

محضر الجلسة رقم 069

التاريخ: الثلاثاء 4 جادى الأولى 1444هـ (29 نوفمبر 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وثلاثون دقيقة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

ننتقل إلى الجلسة المتعلقة بالتشريع، والتي سنناقش فيها..

المرجو من السيدات والسادة المستشارين عدم المغادرة، سننتقل مباشرة إلى جلسة التشريع.

السادة المستشارين،

كنطلبو عدم المغادرة لأن سننتقل مباشرة إلى الجلسة الخاصة بالتشريع، والتي سننتظر فيها..

السادة المستشارين،

واش خصكم 5 دقائق ولا..؟ السادة المستشارين أعتقد أنه خصنا نبدأو.

إذن باسم الله الرحمن الرحيم.

وسيحضر معنا السيد رئيس الحكومة في مناقشة "مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار" والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون الإطار المدرج في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وإلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية على الجهود التي بذلها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون الإطار المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

أعطي الكلمة في البداية للسيد الوزير المنتدب لتقديم المشروع.

السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لعرض مشروع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

بداية، أشكركم على الأجواء التي مرت فيها مناقشة مشروع هذا القانون الإطار، والتي تميزت بروح المسؤولية واستحضار المصلحة العليا للبلاد، بعيدا عن منطق الأغلبية والمعارضة، كما أخص بالشكر السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على سعة صدره وحسن تسييره لكل الاجتماعات الجادة للجنة.

وكما تعلمون، فإن هذا القانون الإطار يأتي تنزيلا لرؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتنفيذا لتوجيهاته السامية في عدة مناسبات، كان آخرها ما ورد في خطابه السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية حيث قال جلالتة: "وإننا نراهن اليوم على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، لأنها توفر فرص الشغل للشباب وموارد تمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية، وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمارات الذي مر على صدوره أكثر من 26 سنة مكن من مواكبة التنمية ببلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وساهم في تطوير اقتصاد حديث ومتنوع، وبفضل الكفاءات البشرية المؤهلة والبنية التحتية التي تحترم كل المعايير الدولية، نجح المغرب في تطوير العديد من القطاعات الجديدة مثل صناعة السيارات والطيران، حيث أصبحت هذه القطاعات نموذجا رائدا في القارة الإفريقية.

ولكن مع الأسف الظرفية الاقتصادية الراهنة لا ترحم، فالعالم يعاني من مخلفات الأزمة الوبائية والتوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى التغيرات المناخية، مما تسبب في نقص الإنتاج وارتفاع التضخم، فكل هذه العوامل تدفعنا للقيام بإصلاحات طموحة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

ففي مقابل كل التحديات التي نواجهها، توجد فرص متعددة يمكن أن يستغلها المغرب، من جهة المؤهلات الجيو إستراتيجية المهمة للمملكة، والتي تمنحنا فرص كبيرة في التوقع الجديد لسلاسل الإنتاج عالميا، ومن جهة أخرى ارتفاع الطلب على الطاقات المتجددة والتوجه إلى إزالة الكربون لدى أغلبية شركائنا التجاريين، يفتح آفاقا واعدة للمملكة المغربية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن اعتماد إطار قانوني شفاف وجذاب وتنافسي وواضح خاص بالاستثمارات أمر مستعجل، لكي لا نفوت الفرص المتاحة أمامنا، وسيمكن إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار لملاءمتها مع التحولات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي من تهيئة المؤهلات العديدة للمغرب ومن تعزيز ثقة المستثمر في المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع القانون المعروض على أنظاركم، يشكل خطوط أساسية في الإصلاحات الوطنية الطموحة، التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تهدف إلى الارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة على المستوى الإقليمي والجهوي والدولي. ولتحقيق هذه الغاية، فإن إعداد هاذ المشروع اعتمد مقاربة تشاركية والالتقائية، لذلك فهو يشكل ثمرة عمل مشترك لكل مكونات الحكومة والفاعلين الاقتصاديين، في إطار الحكامة الجيدة، التي تدعو لها حكومة صاحب الجلالة، برئاسة السيد عزيز أخنوش، منذ تعيينها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

الميثاق الجديد للاستثمار رافعة للإقلاع الاقتصادي، هو أيضا دعامة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية وتحقيق التنمية، ويرتكز هاذ الميثاق الجديد للاستثمار على ثلاث محاور:

يتعلق المحور الأول، بأنظمة دعم غير مسبقة في تاريخ المغرب، حيث تشمل هذه الأنظمة كل الاستثمارات، كبيرة كانت أو صغيرة، وجميع المستثمرين، مغاربة كانوا أو أجانب، وجميع المجالات الترابية بدون استثناء، لنمو اقتصادي منصف، شامل، أخضر، مستدام وموجه نحو مهن المستقبل؛ أما المحور الثاني فيتركز على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مناخ الأعمال، ويهدف لتسهيل مسار المستثمر وتبسيط عملية الاستثمار وتكريس مناخ الثقة، من أجل تحرير الطاقات؛

وبخصوص المحور الثالث فتم تخصيصه لتعزيز حكمة موحدة واللامركزية، تضمن الالتقائية والنجاحة في كل التدابير التي سيتم اتخاذها للتنمية وتشجيع الاستثمارات، ولأول مرة سيكون للمستوى الجهوي سلطة تقرير فيما يخص دعم الدولة للاستثمارات.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

نجاح إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار يحتاج لانخراط قوي للجميع، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية، حيث قال جلالته:

"بما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص، فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع والتخلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصري لتقدم البلاد"، انتهى كلام جلالة الملك.

فعلا النهوض بالاستثمار مسؤولية كل الفاعلين، وفي مقدمتهم القطاع الخاص والقطاع البنكي اللذان سينخرطان إلى جانب الحكومة لتعبئة استثمارات خاصة تصل قيمتها الإجمالية إلى 550 مليار ديار الدرهم خلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2026.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إننا نعيش لحظة تاريخية، لأن ميثاق الاستثمار الجديد سيساهم بقوة في فتح آفاق واعدة أمام الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية داخمة ومندمجة ومستدامة في المغرب.

نعم، نحن أمام لحظة تاريخية لأن هاذ الميثاق سيخلق دينامية غير مسبقة، ستمكن الجهات من أخذ مكائنها في مجال الاستثمار، واليوم تتصادف هاذ اللحظة المغربية التاريخية مع مرحلة تنويع جديدة تتميز بوضع أسس الورش الملكي الأصيل المتمثل في بناء الدولة الاجتماعية، هذه المرحلة تتطلب منا الانسجام والالتقائية للتأكيد بشكل حاسم على مكانة المغرب كوجهة مفضلة للاستثمارات وكقوة اقتصادية صاعدة على المستوى الإقليمي والقاري.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد برهن مشروع هذا القانون الإطار على قدرتنا على تصور مستقبل واعد، هاذ المستقبل يحتاج لميثاق جديد ومحفز للاستثمار، دعما لجيل جديد من المقاومين والمستثمرين وخدمة للدولة الاجتماعية، التي يشيدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لدينا كذلك التقرير ديال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وأعتقد بأن التقرير وزع ورقيا وإلكترونيا، إن كان حاجة للقراءة، تفضل. أنا لذي رجاء، السيدات والسادة المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

اتفقنا في ندوة الرؤساء على أن نسلم التدخلات.

شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أنا كنت في نفس السياق، السيد الرئيس المحترم، كنت أود أن أؤوه

لأن حضور السيد رئيس الحكومة معنا اليوم هو تعبير حقيقي عن إرادة جماعية بالخروج بهذا المشروع الهام، الذي سيكون له الأثر الإيجابي على كل المغاربة بأنه يتم تسليم التقارير وتقرير اللجنة، ويتم كذلك تسليم كل المداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين.

شكرا لكم.

وننتقل إلى التصويت على مواد المشروع.

بداية، بالديباجة التي ورد بشأنها تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطي الكلمة للكونفدرالية، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الأول في الديباجة هو الإضافة "إلى يروم النظام الأساسي دعم مشاريع الاستثمار التي تستجيب لمعايير محددة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة وبالتشريع الاجتماعي ومتطلبات العمل اللائق".

تضمن الديباجة الإشارة إلى مساهمة الاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة، لما تتطلبه من تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة لهم لتلبية تطلعاتهم في حياة أفضل من خلال توفير عمل لائق لجميع العاملات والعمال، باعتبار أن الحفاظ على السلم الاجتماعي وعلى القدرة الشرائية يتطلب فرض احترام التشريع الاجتماعي وإرساء قواعد المفاوضة الجماعية ثلاثية الأطراف.

السيد الوزير،

نجاح أي قانون إطار مرهون بالعنصر البشري، وبالتالي ضرورة التنصيص على تشريع اجتماعي وضمان العمل اللائق لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الصراحة هذا التعديل غادي يلتقى واحد الأجوبة في المادة 1 والمادة 2، المادة 1 ديال الأحكام العامة، والمادة 2 ديال مباني سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار، إذن غير مقبول.

السيد الرئيس:

شكرا.

هل أتم متشبثون أم تسحبون؟

متشبثين به.

إذن نمر للتصويت مباشرة.

واش موافقين؟

نمر للتصويت على التعديل الذي اقترحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 43؛

الممتنعون = 15.

أعرض الديباجة كما هي للتصويت:

الموافقون = 65؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 00.

المادة الأولى: ورد بشأنها تعديلا من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،

التعديل رقم 2 ورقم 3.

الكلمة للكونفدرالية من أجل تقديم التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الثاني في المادة الأولى هو إضافة "إلى إحداث مناصب شغل قارة وفق متطلبات العمل اللائق"، مراعاة لمتطلبات العمل اللائق ضمن أهداف دعم الاستثمار، وفقا للالتزامات بلادنا بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذا في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما سبق ذكرها.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

العمل اللائق كائن في مدونة الشغل، إذن احنا كنحترم مدونة الشغل،

إذن غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

متشبثين أم سحبتم التعديل؟

متشبثين به، نمشيو للتصويت.

إذن الموافقون على التعديل الذي قدمته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

فيما يخص التعديل رقم 2:

سنقدمها دفعة واحدة على أن نعطي الكلمة للحكومة بعد ذلك للرد على جميع التعديلات.
نبدأ بالكوفندرية، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:
شكرا السيد الرئيس.

التعديل الرابع في المادة 2، هو الإضافة إلى "مبادئ تنمية الاستثمار وتشجيعه"، "بالإضافة إلى الأمن القانوني والأمن القضائي"، إضافة التنصيص على الأمن القضائي لما له من أهمية في تعزيز الثقة وتدعيم لمصداقية المؤسسات في إطار دولة القانون.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

هو، السيد الرئيس، غادي تسمح لي غير غادي نقول واحد الكلمة باش نوفر على المجلس 6 دقائق، أنا بغيت غير نخي السيد الوزير على الاستماتة ديالو في الدفاع على مضامين هاذ مشروع قانون الإطار، لدرجة أنه رفض بعض التعديلات رغم إقراره واعترافه بصوابيتها، ولدرجة أن كل السادة المستشارين اللي حضرو هاذيك الجلسة ديال التعديلات كلهم اقتنعوا بالصوابية ديال ذيك التعديلات التي كان الهدف منها تجويد صياغة هاذ النص.

ولذلك أنا غنوفر الجهد لا على الحكومة ولا على المجلس الموقر وأنتي أقول أننا نسحب جميع التعديلات المرفوعة إلى هذه الجلسة.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لك السيد المستشار.

التعديل الثالث من السيد المستشار السي السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية، بعدا تشكر السيد رئيس الحكومة على الحضور ديالو، هذه إشارة مهمة، المسألة الثانية سبقتي الأخ الزميل السي الدحاني في قضية قبول التعديلات، وهذا توجيه أو التماس للسيد رئيس الحكومة يدوي مع الوزراء ديالو باش يبقاو يقبلو تعديلات المستشارين إلى كانت معقولة، لأنه لا يعقل باش يجينا وزير ويجب لنا واحد المشروع، ويقول أنا ما فيا ما نرجعو للنواب، هذا ما شي كلام، هذا لا يصح.

هاذ المؤسسة فيها خبراء، فيها ناس، والسيد الوزير، أنا تنأكد لك ذاك الشي اللي قال السي الدحاني، مقتنع بمجموعة ديال التعديلات، فالأحرى

الموافقون = 05؛

المعارضون = 43؛

المتنعون = 15.

إذن أعطي الكلمة كذلك للكوفندرية الديمقراطية للشغل، في إطار التعديل رقم 3 في نفس المادة الأولى.
تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

المادة هناك تعديل ثاني إضافة "إلى تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في إطار سياسات إرادية لتحقيق عدالة مجالية ترمي لجلب الاستثمارات"، تحقيق العدالة المجالية في مجال تنمية وتشجيع الاستثمار.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في المادة 13 كين واحد المنحة تربية لتقليص الفوارق المجالية، إذن هذا غير مقبول.
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

متشبهين.

إذن التصويت:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 43؛

المتنعون = 15.

أعرض المادة الأولى كما هي من نص المشروع:

الموافقون = 65؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 00.

المادة 2: ورد بشأنها ثلاث تعديلات، الأول من المجموعة الكوفندرية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 4) والثانية من مجموعة العدالة الاجتماعية، والثالث من السيد المستشار خالد السطي، وهي تعديلات تجمعها وحدة الموضوع، ترمي إلى إضافة "الأمن القضائي" إلى "مبادئ تنمية الاستثمار من لدن الدولة".

غير احنا باين إلى تندورو في واحد (cercle vide) الحكومة تتجيب لنا قوانين وما تتقبلش التعديلات، تقول لنا إلى ما كانش باغية التعديلات تبقى تدوزهم مباشرة، لأن سجلنا..

السيد الرئيس:

شكرا.

أنا باغي واش صاحب ولا..

المستشار السيد خليف الكرش:

خليني نتكلم، وا انتوما بغيتو..

خليوني غير نتكلم.

السيد الرئيس:

تفضل.

اسمح لنا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار، ولكن في حدود الوقت، تفضل السي، تفضل.

المستشار السيد خليف الكرش:

واش حتى الكلام ما قادين نتكلمو، قولها لنا، نمشيو كاع من هاذ، راه..

السيد الرئيس:

السيد المستشار،

ما كاينش سجلات ثنائية السيد المستشار.

ما كاينش سجلات ثنائية الله يرحم باك، تفضل، أنا باغي الموقف واش

تسحبون أو تمسكون؟ باش نمشيو للتصويت.

شكرا.

المستشار السيد خليف الكرش:

هاذي ماشي طريقة قالك اسحبت، ونحن نمسك.

السيد الرئيس:

تمسكتم، شكرا.

إذن متمسكين.

إذن تم سحب التعديلين، التعديل ديال مجموعة العدالة الاجتماعية

والتعديل ديال المستشار السيد خالد السطحي، والسيدة المستشارة لبنى

علوي، بينما تشبثت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعديلها ولذلك

أعرضه على التصويت:

الموافقون = 03

المعارضون = 43

الممتنعون = 18.

المادة 3: (كما وردت من مجلس النواب، تم بالإجماع داخل اللجنة):

الموافقون: الإجماع؛

كان على أنها تقبل وناخذو الوقت ديانا في يدينا، وتمناو على أن هاذ الشي ما يتعاودش.

السيد الرئيس:

شكرا السي السطحي.

الموقف؟

المستشار السيد خالد السطحي:

الموقف بالنسبة لنا احنا مع الأمن القضائي، ولكن نزولا عند الرغبة

نسحب هذا الأمر.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة، باقي يعني تعديل واحد ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية

للشغل، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

تفضل، لا اعطيهم الكلمة الكونفدرالية، اعطيها الكلمة.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

شكرا.

في الحقيقة احنا نتكلمو على النظام القضائي في المغرب راه أمين

ومستقل، وتنتكلمو على الأمن القانوني، ما يمكن لناش نتكلمو في بلاصة

السلطة القضائية، إذن هذا غير مقبول بطبيعة الحال.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الموقف ديال الكونفدرالية، هل أتم متشبثون أم نمشيو للتصويت؟

نعم أو لا، لا؟ بغيت موقف.

تفضل ولكن في الحدود المعقول ديال الوقت.

تفضل.

المستشار السيد خليف الكرش:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

- المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 5: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 7: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 8: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 9: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 10: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 11: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 12: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 13: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 14: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 15: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 16: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 17: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 18: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 19: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

- المادة 20: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 21: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 22: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 23: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 24: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 25: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 26: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 27: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 28: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 29: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.
- المادة 30: (كما وردت من مجلس النواب):
الموافقون: الإجماع.

المادة 31: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
الكلمة لأحد المستشارين من الكونفدرالية.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

التعديل في المادة 31 هو حذف الفقرة الأخيرة من هاذ المادة هادي وتعويضه بنظام للتحويل تحدد كيفية الاستفادة منه بنص تنظيمي، تقييد عملية تحويلات المالية بمقتضيات تنظيمية للاحتراز من نزيف العملة الصعبة من جهة وفتح إمكانية استثمار جزء من الأرباح محليا، وفي إطار المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

احنا تبعنا نظام الصرف ديال مكتب الصرف، إذن ما غنقلوش هاذ التعديل.

شكرا.

السيد الرئيس:

متشبتون؟

إذن ندوزو للتصويت على التعديل:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 44؛

المتنعون = 15.

أعرض المادة 31 للتصويت كما جاءت من مجلس النواب:

الموافقون = 66؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 00.

المادة 32: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 33: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 34: ورد بشأنها تعديل من الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل في المادة 34 هو واحد الإضافة للمهام ديال اللجنة الوزارية، في "هـ" إنجاز تقييم دوري لفعالية أنظمة الدعم المنصوص عليها في هذا القانون الإطار والنصوص المتخذة لتطبيقه" والإضافة هي "ولدى وقعها على خلق مناصب الشغل والتزام المستثمرين بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للمقاولة". التبرير هو تكليف اللجنة الوزارية بمهمة دراسة أثر الاستثمارات على سوق الشغل والتأكد من حرص المستثمرين على الالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للمقاولة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كنا تكلمنا عليه، ما يمكنش نجيو بهاذ التدقيق في قانون إطار، وقلنا بلي غنجيو إن شاء الله في النصوص التطبيقية وهما اللي غيكون فيها التدقيق إن شاء الله.

إذن غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

متشبتين أو تسحبوه؟

إذن نعرضه للتصويت:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 45؛

المتنعون = 16.

أعرض المادة 34 كما جاءت بنصها من مجلس النواب:

الموافقون = 66؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 00.

المادة 35: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 36: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 37: ورد بشأنها تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية، وتم سحبها، شكرا.

إذن نعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 37: أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 38: ورد بشأنها تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية، تم سحبها، شكرا.

المادة 38: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 39: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 40: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطى الكلمة للأخت المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل في المادة 40 هو في الأجل ديال تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، تغيير الأجل من 12 شهرا اللي هو سنة إلى 3 أشهر.

هاذ التعديل هذا هو من أجل تقليص الأجل ديال تفعيل النظام ديال الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وهاذ الشي لكون أن هاذ الفئة تضررت بكثرة إبان هاذ الجائحة ومن بعدها، ولأزم نعطيوها أهمية كبيرة في هاذ البرامج، وإلى بغينا نهضو بالاستثمار فتشجيع والنهوض بهاذ المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، واللي كتشكل الغالبية فالنسيج الاقتصادي الوطني.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية

وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالفعل هاذ (secteur) مهم بزاف، المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، إذن خصنا ناخذو الوقت، راه تكلمنا عليه غناخذو الوقت، الحكومة أعطت التزامات 3 أشهر و6 أشهر و12 شهرا وهذا اخذناه 12 شهر باش ناخذو الوقت باش نديرو شي حاجة تكون هي اللي غتوالم هاذ القطاع، اللي مهم بزاف ديال المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. إذن غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

السحب؟

التشبت، إذن نعرضه للتصويت.

نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 44؛

الممتنعون = 16.

أعرض المادة 40 في نسختها الأصلية من مجلس النواب:

الموافقون = 65؛

المعارضون = 03؛

الممتنعون = 00.

المادة 41: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 42: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

إذن أعرض مشروع القانون الإطار برمته للتصويت:

الموافقون = 66؛

المعارضون = 00؛

الممتنعون = 03.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة قانون الاستثمار.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مداخلة المستشار السيد عابد بادل مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع قانون - إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع قانون الإطار المذكور في اجتماعاتها المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر و2 و8 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد محسن جازولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والإلتقائية وتقييم السياسات العمومية.

في البداية، ذكر الوزير المنتدب أن هذا المشروع جاء وفقا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي الموجه

الإطار يطرح تدابير واضحة في مجال تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل عملية الاستثمار وذلك من خلال تسهيل ولوج المستثمرين للعقار، تعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك، تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، النهوض بأنشطة البحث والتطوير، تسهيل الولوج للتمويل، تسريع تبسيط المساطر الإدارية ومواصلة سياسة اللاتمرکز الإداري.

وبخصوص اللجنة الوطنية للاستثمارات، أبرز أن هذه اللجنة تتمتع باختصاصات موسعة مقارنة بالهيئة السابقة، حيث ستكون هذه اللجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، وهي مسؤولة على الموافقة على اتفاقيات الاستثمار وتقييم فعالية أنظمة الدعم، البت في الطابع الاستراتيجي لمشاريع الاستثمار، تتبع تفعيل أحكام هذا القانون - الإطار والنصوص المتخذة لتطبيقه، رصد تنفيذ أحكام هذا القانون الإطار واقتراح أي تدبير من شأنه تشجيع الاستثمار.

وخلص السيد الوزير المنتدب أن الميثاق الجديد للاستثمار يعد رافعة رئيسية للاندماج الاقتصادي الوطني مقارنة مع ميثاق الاستثمار السابق، معتبرا أن هذا المشروع يطرح إطارا موحدا متماسكا واضحا شاملا للجميع يوجه الاستثمار نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة ويقترح تدابير تحفيزية قوية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمشروع قانون إطار مناسبة اعتبر فيها السيدات والسادة المستشارون أن هذا المشروع يأتي في إطار سياق إصلاحي مؤطر بالتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز الإستثمار وإصلاح الإدارة ودعم المقاول، كان آخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحادية عشرة، والذي راهن على تشجيع الاستثمار المنتج وتعبئة 550 مليار درهم من الإستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة بين 2022 و2026، منوهين بإسراع الحكومة في إخراج مشروع هذا القانون إطار.

وارتباطا بذلك، أشاد السادة المستشارون بالقوة الإقتراحية القوية للنهوض بالاستثمار واعتباره نتاجا طبيعيا للتنوع في الخبرة في تأليف مجلس المستشارين، منوهين بالعمل المشترك لكل مكونات الحكومة في إطار الحكامة الجيدة.

كما تم التساؤل حول كيفية التعامل مع القطاع غير المهيكل والذي يدر أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مع الدعوة إلى مساعدته على إعادة الهيكلة والتطور نحو الإندماج التدريجي في الاقتصاد المنظم.

وفضلا عن ذلك، تمت المطالبة بالسعي نحو تحقيق عدالة مجالية باعتبارها مطلبا ملحا يتيح استفادة جميع المناطق من الاستثمارات، خاصة العمومية

للبرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة لسنة 2021، والتي دعا فيها إلى وضع ميثاق جديد ومحفز للاستثمار، وخطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة لسنة 2022، والذي أكد فيه جلالته على دور الميثاق الوطني للاستثمار، باعتباره دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

وأفاد السيد الوزير المنتدب، أن الحكومة ومنذ تعيينها انكبت على وضع إطار جديد، شفاف، وأنه وفقا لتطلعات النموذج التنموي الجديد، فإن قانون الإطار يهدف إلى عكس التوزيع الحالي للاستثمار بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، وأبرز السيد الوزير المنتدب أن ميثاق الاستثمار الجديد يهدف إلى إحداث مناصب شغل قارة، تقليص الفوارق المجالية، توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية، تحسين مناخ الأعمال، التهيئة المستدامة، تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية، وكذا تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، فضلا عن تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

وأوضح أن هذا المشروع قانون-الإطار يضع أربعة أنظمة لدعم الاستثمار تتضمن نظام دعم أساسي، وثلاثة أنظمة دعم خاصة، مبرزا أن النظام الأساسي يهدف إلى دعم نمو اقتصادي مستدام وشامل، أما الأنظمة الخاصة فهي تدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا مشاريع الاستثمار الاستراتيجية، وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

وفي نفس السياق، أوضح أن النظام الأساسي يتكون من منح مشتركة، منحة ترابية ومنحة قطاعية، موضحا أن المنح المشتركة تشجع خاصة مشاريع الاستثمار التي تتماشى مع التوجيهات الملكية السامية وأهداف النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي، أما المنحة الترابية فتهدف إلى تقليص الفوارق بين أقاليم المملكة وعمالات المملكة من حيث جلب الاستثمار، في حين تروم المنحة القطاعية لتعزيز القطاعات ذات الأولوية للمملكة.

وأضاف السيد الوزير المنتدب أنه إلى جانب نظام الدعم الأساسي ومن أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا قانون الإطار، فإن المشروع يضيف 3 أنظمة أخرى خاصة لدعم الاستثمار فمن جهة، نظام موجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والذي سيسمح بظهور جيل جديد من رواد الأعمال المبتكرين والجريئين، ومن جهة أخرى نظام خاص يشجع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي لتعزيز الإشعاع الاقتصادي لبلادنا على الصعيد الوطني والدولي خاصة في إفريقيا تماشيا مع الرؤية الملكية السامية، وأخيرا نظام خاص بالمشاريع الاستثمارية ذات طابع إستراتيجي، مبرزا أن هذه المشاريع ستمكن بلادنا من تعزيز سيادتها في مختلف الميادين، مستدلا في ذلك بصناعة الأدوية، الأمن الغذائي، السيادة الطاقية، وصناعة الدفاع. من زاوية أخرى، أكد أنه بالإضافة إلى دعم الاستثمار فإن مشروع قانون

على أرض الواقع، كمشاكل العقار والتمويل والعدالة المحلية والمسااطر الادارية. وأشار ان الهدف من هذا الإصلاح، هو ملاءمة سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار مع التحولات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية العميقة، على الصعيدين الوطني والدولي.

وأضاف أن الأهداف الأساسية التي يحددها ميثاق الاستثمار هي:

- إحداث مناصب شغل قارة؛
- تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات؛
- توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل؛
- تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الإستثمار؛
- تشجيع التنمية المستدامة؛
- تعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي؛

- وتشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

ومن جهة أخرى ومقارنة مع ميثاق الاستثمار السابق، أفاد السيد الوزير المنتدب أن الميثاق الجديد شامل وواضح لجميع المستثمرين بمختلف جنسياتهم، ويشرك المستوى الجهوي في المصادقة على اتفاقيات الاستثمار ويقترح تدابير تحفيزية قوية وغير مسبقة تصل إلى 30% من الاستثمار الإجمالي، ويوجه الاستثمار نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة.

وفيما يخص المشاورات، أكد أن المنهجية التي تم اعتمادها تعتمد مقارنة التقائية وتشاركية، حيث قامت الحكومة بعقد لجان وزارية ومشاورات واسعة مع عدة فاعلين اقتصاديين.

واعتبر السيد الوزير المنتدب أن قانون الإطار هو النص القانوني المرجعي، وأن نصوصه التطبيقية ستحترم روحه ومقتضياته وأن هذا القانون الإطار يحيل إلى ثلاثة نصوص تشريعية أو تنظيمية.

أما فيما يخص المراسيم التطبيقية، أفاد السيد الوزير المنتدب أن الحكومة ملزمة بإصدارها حسب الجدول المحدد.

أما بالنسبة لدور الجهات، أوضح السيد الوزير المنتدب أن الميثاق الجديد للاستثمار يأخذ بعين الاعتبار أهمية إشراك المجالس المنتخبة على المستوى المحلي لإنجاح تنزيل هذا الورش الإصلاحى الاستراتيجى، تماشيا مع مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

أما فيما يخص مناخ الأعمال، اعتبر أن الميثاق الجديد يعزز العمل بعمق، لتحسين مقومات مناخ الأعمال لأنها شرط أساسي لتشجيع الاستثمار كولوج إلى العقار، الولوج إلى التمويل، استعمال الطاقات المتجددة، تبسيط المسااطر الإدارية، واللامركزية الإدارية، وتكوين الموارد البشرية.

أما بالنسبة لمغاربة العالم، وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أفاد انه سيتم وضع آليات دعم ومواكبة حوالي 16% من مجموع المغاربة المقيمين بالخارج.

وكذا إلى ربط الإستثمار بمناطق محددة، وضرورة شمول الميثاق الجديد للاستثمار لكل المجالات والقطاعات.

كما تم الاستفسار حول مدى كفاية نظام المنح مع المطالبة بإضافة منح أخرى، منوهين بنظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

هذا، وقد اقترح السادة المستشارون إعطاء جاذبية للوجهة السياحية الوطنية.

كما شدد المتدخلون على ضرورة تبسيط المسااطر الإدارية، إذ أنه على الرغم من صدور قوانين جد مهمة في هذا المجال، فإن الإدارة في عدة حالات تبقى عائقا أمام الإستثمار، كما تمت المطالبة بإخراج قانون الإضراب، وقانون النقابات المهنية وكذا إصلاح منظومة القضاء.

كما تمت المطالبة بإدراج مفهوم "الأمن القضائي" إلى جانب "الأمن القانوني"، باعتبارهما مفهومين متكاملين، بالنظر للدور المحوري لمنظومة العدالة في توفير البيئة الآمنة للاستثمار، والرفع من جاذبية مناخ الأعمال ومنسوب الثقة لدى المستثمر.

وبالإضافة إلى ذلك، أجمع المتدخلون على ضرورة مواكبة عملية إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في الإستثمار الجهوي بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وبالنظر كذلك لدورها المحوري في تبسيط المسااطر وتحسين التواصل وتوفير المعطيات الخاصة بالمؤهلات الاقتصادية للجهة ومواكبة الجماعات الترابية.

وارتباطا بما سبق، تمت المطالبة بإجراء تكوين للمكلفين بملف الاستثمار وتعزيز كفاءات الموارد البشرية وتنمية الرأسمال البشري، كما تم اقتراح إجراء تكوين مقاولاتي للمواطن قبل شروعه في الإستثمار والتركيز على التكوين المتخصص، وفي هذا السياق، تم ربط ضمان نجاعة المشاريع الاستثمارية بضرورة النهوض بأشغال البحث العلمي والابتكار والتطوير.

وفيما يخص دعم التنافسية، وفي سياق التفاعل مع النموذج التنموي الجديد، أشار المتدخلون إلى ضرورة تقوية القدرات التنافسية للمقاولات الوطنية في مواجهة المنافسة العالمية، عبر تسريع التحرير المتحكم فيه لقطاع الكهرباء والتخفيض من التكلفة وتطوير الطاقات المتجددة، وكذا تعزيز قطاع اللوجستيك لرفع التنافسية وتشجيع توفير الوعاء العقاري الصناعي، مع الإشارة إلى غياب آليات تدبير المناطق الصناعية، مما يفرض ضرورة تثمين المناطق الصناعية وتديريها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، نوه السيد الوزير المنتدب بمدخلات السادة المستشارين، والتي لامست مختلف المشاكل اليومية التي يعيشها المستثمر،

الموافقون = 09؛

المعارضون = 00؛

المتنعون = 01.

II- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لا يسعني إلا أن أشكر السيد الوزير على عرضه القيم، مشيدين بالعمل الذي قامت به اللجنة المالية والتي صادقت على هذا المشروع بالإجماع وهو ما يبين الانخراط الإيجابي للأغلبية والمعارضة معا في سبيل إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، فخورون في فريق التجمع الوطني للأحرار بأهمية هذا المشروع الذي انتظره المغاربة منذ أكثر من 20 سنة، وقد تفاعلت فرق الأغلبية بسرعة عبر تنظيم يوم دراسي في الموضوع على اعتبار أن الاستثمار يكتسي اليوم أهمية بالغة لدى جلالة الملك الذي تطرق في عدد من خطبه السامية لهذا الموضوع، كان آخرها الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه علينا بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي حث فيه الحكومة بتعاون مع القطاع الخاص، على ترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار من أجل تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات التي من شأنها توفير 500 ألف منصب شغل في أفق 2026، ليؤكد جلالته ضرورة تحمل كل الأطراف المعنية مسؤولياتها للنهوض بالاستثمار الذي يعد محركا حقيقيا لإنعاش اقتصادنا خلال هذه الفترة من الأزمة، مبرزا جلالته أهمية تعزيز كل الآليات التي تمكن من تحفيز الجاذبية للرساميل وتشجيع المقاولات الخاصة الوطنية والأجنبية على الاستثمار في اقتصادنا.

هذا المشروع الذي يأتي في إطار استكمال الترسنة القانونية المتعلقة بالاستثمار الهادفة إلى تعزيز جاذبية المملكة بعد سلسلة من القوانين التشريعية التي عرفتها العشرية الأخيرة، على غرار الجهوية المتقدمة والميثاق الوطني للتمركز الإداري وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتبسيط المساطر الإدارية والإصلاح الضريبي، وبعد 23 سنة من سريان مفعول ميثاق الاستثمار القديم الذي أصبح غير قادر على الاستجابة للتحديات الاقتصادية الجديدة.

جلالة الملك حفظه الله كان واضحا، حيث أعطى اهتماما كبيرا لموضوع الاستثمار الداخلي والخارجي والخاص، إضافة إلى إشراك رجال الأعمال ومن لهم الإمكانيات للاستثمار خدمة للوطن وتحريكا للدورة الاقتصادية، لأنه بدون استثمار لا يمكن حل معضلة البطالة التي تشكل العمود الفقري لبناء الدولة الاجتماعية المتوازنة التي نطمح لها جميعا.

وفيما يخص القطاع الفلاحي، أشار السيد الوزير المنتدب أنه يستفيد من نظام تحفيزات خاص، موضحا أن الصناعة الغذائية، تدخل في نطاق مشروع هذا القانون-الإطار، بتنسيق مع قطاعي الصناعة والفلاحة مبرزا أن قطاعي العقار والتجارة جد مهمين ومن الممكن أن يستفيدا من ثلاث أنظمة للدعم.

وبخصوص الشق المتعلق بتنفيذ ميثاق الاستثمار، أوضح أن هذا الميثاق يضع حكمة موحدة حول اللجنة الوطنية للاستثمارات برئاسة السيد رئيس الحكومة وتتمتع بالموافقة على اتفاقيات الاستثمار؛ تقييم فعالية أنظمة الدعم؛ البت في الطابع الاستراتيجي لمشاريع الاستثمار؛ تتبع تفعيل أحكام هذا القانون-الإطار والنصوص المتخذة لتطبيقه؛ رصد تنفيذ أحكام هذا القانون-الإطار؛ اقتراح أي تدبير.

أما فيما يتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار، أكد السيد الوزير المنتدب أنها تلعب دورا مهما على المستوى الجهوي وأن الإصلاحات أصبحت ضرورية لتمكينها من تشجيع الاستثمارات على المستوى الجهوي وبالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، أشار أن لها دعم خاص بها، رغم أنها تمثل أقل من 4% من الاستثمار الإجمالي، فهي توفر أكثر من 80% من مناصب الشغل، وتسهل الحصول على التمويل والولوج للطلبات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، تقدمت الفرق والمجموعات البرلمانية بمجموعة من مقترحات التعديلات حول مشروع قانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، بلغ عددها 107 تعديلا، وهي موزعة كالاتي:

- فريق الأصالة والمعاصرة: 12 تعديلا؛
- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 16 تعديلا؛
- الفريق الحركي: 16 تعديلا؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 16 تعديلا؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 16 تعديلا؛
- مجموعة العدالة الاجتماعية: 24 تعديلا؛
- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 7 تعديلات.

وفي اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 8 نونبر 2022 والخصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون-الإطار، لم يتم قبول أي تعديل فيما تم التثبت بتعديلات أخرى، وسحب باقي التعديلات بعد بسط موقف الحكومة.

وعند عرض مواد مشروع قانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار على التصويت، وافقت عليه اللجنة وفق النتيجة الواردة في جدول التصويت، كما وافقت على مشروع قانون-الإطار برمته بالنتيجة التالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتني الفرصة دون أن أعبّر عن عظيم الامتنان والتنويه بعمل الأجهزة الأمنية في التصدي للإرهاب وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي لبلادنا والذي يعد بالنسبة إلينا أحد الدعائم الأساسية لتوضيح الرؤية، حيث يعتمد العديد من المستثمرين الأجانب اللجوء إلى المغرب من أجل الاستثمار بسبب الاستقرار الذي ينعم به البلد، وتوفره على منصة جاذبة له بفعل الإصلاحات التي تقوم بها بلادنا على كافة المستويات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن الميثاق الجديد للاستثمار الذي يسعى للرفع من مردودية الاستثمار الخاص على وجه الخصوص في المغرب ويساهم في النمو الاقتصادي، والذي ينص على قيام سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار على مبادئ حرية المقاول والمنافسة الحرة والشفافية والمساواة في معاملة المستثمرين كغيرها كانت جنسيتهم، وتحقيق الأمن القانوني ومبادئ الحكامة الجيدة، فتح فيه المغرب الآفاق في إطار تحسين مناخ الأعمال، لذا وجب على اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مواصلة تعبئة عملها، لتمكينها من الاضطلاع الإيجابي بمهامها في اقتراح وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إطارها القانوني وتقييم تأثيرها على القطاعات المعنية بتنسيق تام مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص، وذلك باعتبارها قوة اقتراحية ولجنة توجيهية مسؤولة عن تنفيذ وتقييم برامج الإصلاح التي يتم اعتمادها ومن أبرز المؤشرات التي يجب الاشتغال عليها والتي من شأنها تحسين مناخ الأعمال بالمملكة مؤشر الرشوة الذي يجب التعاطي معه من خلال مجموعة من التدخلات المتعلقة أساسا بإصلاح المساطر الإدارية ورقمنة الإجراءات لإضفاء الشفافية اللازمة على التعاملات بين المواطنين والمقاولات من جهة والإدارة من جهة أخرى، ومواكبة عملية إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في الاستثمار الجهوي من خلال توفير المواكبة والمتابعة، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وبالنظر كذلك لدورها المحوري في تبسيط المساطر وتحسين التواصل وتوفير المعطيات الخاصة بالمؤهلات الاقتصادية للجهة، مع مواكبة الجماعات الترابية وتعزيز التواصل معها، بما يمكن من تحقيق التكامل فيما بينها في مجال تعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار يعد قفزة نوعية من حيث التعاطي مع ملفات الاستثمار من خلال تبسيط المساطر وعقليتها وتقليص آجال البت في الطلبات والرخص وتحسين آليات المواكبة والدعم الموجهة لحاملي المشاريع،

فضلا عن التنزيل الجهوي للاستثمار والتحفيز الاقتصادي للجهات، لذا وجب على جميع القطاعات الوزارية مواصلة اعتماد الإجراءات الضرورية لتفويض الصلاحيات بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار وإدراجها في مخططات اللاتمرکز الإداري، مع الحرص على إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في وضع وتنزيل المخططات القطاعية على المستوى الترابي، واستشارتها خلال مراحل وضع التصور والتخطيط للمساعدات والتحفيزات المالية ذات البعد الترابي الموجهة لدعم المستثمرين والمقاولات.

أما بخصوص التفاوتات في مجال الاستثمار بين الجهات، فقد أكدته جائحة كورونا، وأكدته كذلك الحسابات الجهوية التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، ومن خلالها يلاحظ وجود تفاوتات مهمة على مستوى نفقات الاستهلاك بين الجهات، وهذا يعكس التفاوت على مستوى الدخل، ويعكس التفاوت على مستوى توفير فرص الشغل كذلك، لذا أصبحت مسألة توطيد الاستثمارات أمرا ملحا لتفكيك العجز القائم في هذه الجهات المهمة، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن إرساء خطة توطيد الاستثمارات في الجهات الكبرى الضعيفة اقتصاديا وإنهاء افتراس الجهات الكبرى للاستثمارات، لأننا نلاحظ أن السلطات العمومية في بعض الجهات تبذل جهدا كبيرا في استقطاب وجلب المستثمرين، لكن في اللحظات الأخيرة يتم تهميمهم إلى هذه الجهات الكبرى، ولنا أمثلة كثيرة في ذلك على صعيد الجهات 12، لذا وجب على الحكومة أن تتفاوض مع هؤلاء المستثمرين وتمنح لهم تحفيزات وتخفيض في قيمة العقار من أجل الاستثمار في مثل هذه الجهات التي على الأقل تتوفر على البنيات التحتية الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

في انتظار تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والذي تم تخصيص 15 مليار درهم منها من الميزانية العامة للدولة، والذي جاء بعد تشخيص الاقتصاد واتضح جميع مشكلات النمو الاقتصادي والهشاشة التي كشفت عنها أزمة "كوفيد-19"، هذا الصندوق الذي تعول عليه الدولة كثيرا لتدبير أمثل لهذا القطاع، الذي يساهم مباشرة في خلق مناصب شغل وتحقيق نسبة نمو كفيلا بتحقيق الرفاه الاجتماعي وتمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى، والارتكاز على مبادئ الحكامة الجيدة، لإصلاح الإشكالات التي يعاني منها الاستثمار بالمغرب، لعل أبرزها ضعف المردودية التي أقر بها تقرير بنك المغرب لسنة 2021، موصيا بإصلاح النظام الجبائي وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

وفي الأخير، وبحكم موقعنا واثقنا لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت بالإيجاب مع هذا المشروع. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التصويت على مشروع قانون الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لابد أن ننوه بالعمل المشترك لكل مكونات الحكومة في إطار الحكامة الجيدة، والتي أثمرت مشروع قانون الإطار الذي نحن بصدد مناقشته، والذي يهدف بالأساس إلى تنفيذ إصلاح في سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه من أجل ملاءمتها مع متطلبات النموذج التنموي الجديد وتجاوز الجمود الذي عرفه ميثاق الاستثمار، وذلك من خلال تجديده بعد أزيد من 26 سنة من تطبيق القانون-الإطار رقم 18.95، والذي كان من المفروض أن يتم إعادة النظر فيه منذ سنوات حتى يتلاءم مع سياسة الدولة في هذا المجال وبوأكب التحولات العميقة لبلادنا على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة في ظل سياق دولي يتميز بالمنافسة الشرسة على جلب أكبر عدد من الاستثمارات.

إن ما يميز قانون الإطار الجديد ويكسبه قوته هو شموليته لكل الاستثمارات سواء الكبيرة منها أو الصغيرة، كما أنه جاء ليشمل جميع المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء وليغطي جميع الجهات بالمملكة وبدون استثناء، وهنا لابد من الإشارة إلى العمل الكبير الذي ينتظر الحكومة الحالية فيما يتعلق بتقليص الفوارق بين عمالات وأقاليم المملكة في جذب الاستثمارات، ما سينعكس إيجاباً على توزيع السكان في مختلف المناطق ببلادنا ويساهم في استقرار الأسر ويخفف الضغط على المدن الكبرى بالمملكة والتي أصبحت تعرف كثافة سكانية جد مرتفعة مقارنة مع باقي المدن.

السيد الوزير المحترم،

إن الوضع القائم والذي مازال سارياً، يقتصر على سلسلة من الإجراءات الضريبية وغيرها من التدابير المتعلقة بالوعاء العقاري، فكان من الضروري وضع بعض الضوابط الجديدة من خلال إعطاء المزيد من التماسك والفعالية لهذا النظام، بهدف زيادة حصة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار من الثلث فقط إلى الثلثين في أفق عام 2035، وهو ما من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة، ويعزز التنمية العادلة للمناطق، ويعطي الأولوية للقطاعات الواعدة في الاقتصاد المحلي.

أما بخصوص معادلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فيشاق الاستثمار الجديد يعد فرصة لإعادة النظر فيما يتعلق بتركيز الدولة على القطاعات السيادية والأعمال الكبرى.

الملاحظ أن ميزانية الاستثمار تبلغ حوالي 240 مليار درهم، وهي من أعلى المعدلات في العالم، ومع ذلك، فإنه لا يولد نمواً قوياً ولا ينتج الكثير من

الوظائف.

من ثم، تدعو الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر، إذ لا يمكن تنشيطه إلا إذا وفرت ظروف مواتية له، مثل اقتصاد السوق بقوانينه القائمة على أقصى قدر من البحث عن الربح، وهو المعطى الذي أخذه "ميثاق الاستثمار الجديد" في الحسبان مع مختلف التدابير المحفزة

وهنا لابد أن نشير أن ثمة عدة أسئلة تطرح من أجل تحسين "ميثاق الاستثمار الجديد" وفي مقدمتها كيفية التعامل مع القطاع الاقتصادي غير المنظم الذي يدر أكثر من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فلا بد بالتالي من مساعدته على إعادة الهيكلة والتطور نحو الاندماج التدريجي في الاقتصاد المنظم.

كما يتعين على الشركات الكبرى والمؤسسات العامة أن تنفتح على الشركات الناشئة باعتبارها مساهمة في الانتعاش الاقتصادي.

السيد الوزير المحترم،

إن ارتباط اقتصادنا بالسياق الدولي يحتم علينا الإسراع في سياسة التحول الرقمي وربط الميثاق الجديد للاستثمار بإصلاح الاستراتيجية الرقمية ما سينعكس لا محالة إيجاباً على الاستثمارات وسيوفر للمستثمرين المزيد من الفرص الاقتصادية؛ فهو رافعة حقيقية للنمو الشامل، وسيجعل بلادنا مركزاً مهماً في هذا المجال على الصعيد الأفريقي.

ولدم هذا المشروع، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو حكومتنا إلى الاستقرار في وضع الآليات التي من شأنها تشجيع المبادرات وتسهيل ريادة الأعمال ودعم الاستثمار وتعزيز المناخ الاقتصادي، علاوة على التنفيذ الأمثل للإجراءات المختلفة القادرة على خلق ديناميكية استثمارية، وتسريع مشاريع الإصلاح ذات الصلة، مع ضمان مراقبة تنفيذها على أرض الواقع.

وفي الأخير، فإننا نجد التنويه والاشادة بمضامين هذا المشروع الذي نعتبره جسر عبور لاقتصادنا الوطني وصورة تقدمها للمستثمرين المغاربة والأجانب لكسب ثقتهم، وبالتالي فتح الآفاق أمامهم للاستثمار في بلادنا، ونصوت على مشروع قانون-الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار بالإيجاب.

IV- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

بداية، أهنتكم السيد الوزير، ومن خلالكم نهني الحكومة التي استطاعت إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، هذا القانون الإطار الذي طال انتظاره

وبصفة عامة توجهات المغرب فيما يتعلق بالتنافسية الدولية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يواجه المغرب رهانات كبيرة من قبيل الاستثمار المنتج، حيث علينا أن نوفر استثمارا منتجا للثروة ومنتجا لمناصب الشغل ومنتجا للدينامية الاقتصادية المحلية، وفي تقييم سريع للاستثمارات التي ساهمت فيها الدولة نجد أن عددا لا يستهان به منها لم يحقق تنمية محلية، ولم يساهم في التقليل من البطالة، بل منها ما شكل ضغطا على التوازنات الماكرو اقتصادية خصوصا ما يتعلق بميزان الأداءات، إذن لابد لنا من النجاح في توفير استثمار منتج ومستدام، والاستدامة هنا لا تقتصر على الموارد فقط، ولكن ضمان ديمومة التأثير الإيجابي على الساكنة المحلية وثقافتها وغيرها من المجالات، أي الاستدامة في بعدها الأيكولوجي وبعدها التنموي والثقافي أيضا.

ويمثل الرهان الثاني في: كيف يمكن للمغرب أن يستفيد من موقعه وشراكاته الاستراتيجية في محيطه الإقليمي؟ خصوصا مع بروز تحولات دولية كبرى قد تؤثر على الاقتصادات العالمية، أهمها بروز نزعة مناهضة للعولمة، تأججت بعد الخروج من الجائحة، أفرزت حروبا تجارية ساهمت في تعميق اللاتقيان في المستقبل الاقتصادي للعالم بأسره، نرى لدى مختلف الدول بالمقابل الميل نحو نزعة وطنية تقنية، والاستثمار في ما هو وطني، فالكال الآن يتحدث عن السيادة الوطنية وعن الصناعة الوطنية وعن الأمن الغذائي، وهي نزعة مضادة للعولمة، فالدول الآن تتجه إلى نفسها وتسعى للوقوف على مقوماتها، والبحث على تحالفات جديدة في محيطها الإقليمي، خصوصا لضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي، وبالنسبة لبلادنا يبقى الفضاء الإفريقي والفضاء الأوروبي متوسطي هو الملاذ في هذه الحالة، مما يحتم علينا في المغرب اتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص الاستثمار، وخصوصا التوجهات الصناعية التي يجب المضي فيها لضمان سوق دولية قارة نسبيا، وأخص بالذكر هنا ما أصبح يعرف بالهمن العالمية للمغرب، وكيف يمكن أن نكون منخرطين في هذه الدينامية العالمية خصوصا في علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي، مما يفرض علينا دفع الاستثمار المغربي في هذا الاتجاه، فهل نريد أن نستثمر في صناعة السيارات نظرا لأهميتها ولكونها تدر عملة صعبة مهمة، ولكن نسجل وجود جزء يسير من الاستثمار الوطني في هذا القطاع لا يتجاوز 1%، مما يطرح علينا تحديا كبيرا فيما يخص تعبئة الاستثمار لنحافظ على ريادتنا التي نحتلها الآن في القطاع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لابد أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن للدولة أن تتدخل لخلق التوازنات المالية والتراكية من خلال الاستثمار؟ فمثلا من خلال مشروع

بعد عدة مسودات والعديد من المشاورات واللقاءات، والذي جاء بعد 26 سنة على صدور القانون-الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمار، وبعد 65 صيغة سابقة لمشروع إصلاح ميثاق الاستثمار منذ أكثر من 10 سنوات، وجاء وفقا لتطلعات النموذج التنموي الجديد، يهدف القانون-الإطار إلى عكس التوزيع الحالي للاستثمار بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، لتحقيق هذا الطموح، يسعى القانون-الإطار إلى بلوغ 7 أهداف أساسية:

✓ إحداث مناصب شغل قارة؛

✓ تقليص الفوارق المالية والتراكية بين جهات وأقاليم المملكة في مجال جذب الاستثمارات؛

✓ توجيه الاستثمار نحو قطاعات الأنشطة ذات الأولوية ومهن المستقبل؛

✓ تحسين مناخ الأعمال؛

✓ اعتماد التنمية المستدامة؛

✓ استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما يضم الميثاق أنظمة لدعم الاستثمار: نظام أساسي للاستثمار والنظام الخاص الراعي إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، والنظام الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والنظام الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نؤكد لكم أننا في الفريق الاستقلالي نساند مجهودات الحكومة وسنعمل معا لإخراج هذا القانون-الإطار إلى الوجود، لأنه يشكل لنا طفرة مهمة منذ مدونة الاستثمار في التسعينات إلى الآن.

واحتراما لمسؤولياتنا البرلمانية سنعمل بمعيةكم على تجويد هذا النص ومناقشته مناقشة مستفيضة لنضيف لمشروعته التنفيذية مشروعية سياسية تشريعية برلمانية، تجعله يحظى بالتقدير على الصعيدين الوطني والدولي، خصوصا أنه يقدم للحكومة ومختلف الفاعلين الخطوط العريضة لميدان الاستثمار تخدم الاختيارات الكبرى للحكومة الحالية المتمثلة في الدولة الاجتماعية وفي توفير الشغل، حيث سيساهم في تمكينها من تطوير الاستثمار لخدمة هذه التوجهات المتوافق عليها مجتمعا، كما يجعل الحكومة قادرة على التوجيه الإرادي للاستثمار عبر المنح وهو أمر أساسي، كما سيخدم العدالة المالية والتراكية في توزيع الاستثمار العمومي وتوجيه الاستثمار الخاص لتحقيق هذا الطموح، وبالتالي يكون الاستهداف متحكما فيه ترايبا وقطاعيا، حيث يصبح الاستثمار آلية في هذا الإطار خصوصا فيما يتعلق (STARTUP) أو الطاقات المتجددة أو التكنولوجيات الحديثة أو الثورة الصناعية الرابعة،

عدم المواكبة يؤثر على نسبة الإنجاز، لغياب آلية لتتبع المستثمر من بداية المشروع إلى بداية الإنتاج، فعوض أن يكون بعض المتدخلون من إدارة ومؤسسات هم المساعدون على التنفيذ يصبحون عرقلة في وجه الاستثمار والمستثمر.

التحدي الكبير المطروح هو خلق بنية، تقدمنا على مستوى تحسين مناخ الأعمال، وعلينا أن نتقدم أكثر على مستوى تبسيط المساطر والرقمنة وعدد أيام التقاضي، وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية إصلاح القضاء، خصوصا المتعلق بالاستثمار لتفادي لجوء المستثمرين الدوليين إلى آليات التحكيم الدولية مما يرهق ميزانية الدولة ويساهم في استهلاك العملة الصعبة، علينا استرجاع ثقة المستثمر في الجهاز القضائي لبلادنا، إن كسب رهان الرفع من الاستثمار الوطني والدولي يتطلب جرأة أكبر تتمثل في تحديد المتدخلين بدقة على المستوى الترابي، من يعمل ماذا؟ (Qui fait Quoi?) يجب أن تكون الأدوار محددة بدقة، ماهي حدود تدخل المراكز الجهوية للاستثمار؟ وما هو دور اللجنة الجهوية للاستثمار؟ وعدم ترك الفرصة لتدخل أي طرف غير معني بالاستثمار في أية مرحلة من مراحل الإنجاز، فليس المصادقة على المشروع هو الهدف، فالمعاناة تبدأ مع بداية تنفيذ المشروع فيتعدد المتدخلون وتعدد المطالب والمتبطات، فالمستثمر في بعض الحالات يواجه كل يوم مشكلة من نوع، مما أصبح معه تحلي المستثمر بصبر "سيزيفي" لتحقيق مشروعه، إذن فالأمر يتطلب جرأة سياسية لتحديد مكان الحل بدقة لإنجاح هذا المشروع القانون الإطار وغيره، هذا يقودنا إلى امتلاك ثقافة حماية المستثمر، بل للأسف هناك من يمعن في ثقافة عرقلة المستثمر، فالعمل يجب أن يكون على هذا المستوى، فيجب تغيير الصورة النمطية التي يمتلكها بعض المستثمرين المتعلقة بعدم حماية المستثمر يجب تغييرها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قامت الدولة بمجهود كبير فيما يخص ضبط العقار لجعله رافعة للاستثمار، فقد تمت المصادقة على القانون 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية، تلاه منشور السيد رئيس الحكومة رقم 02/20-21 الذي يحدد الاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة وخصوصا كيفية تمييز العقار والجهة المخولة لذلك، لكن يبقى تمييز وتصنيف العقار العام للدولة والخاص للجاعات الترابية وتوفير بنك معلومات خاص به مطلباً ملحا سيساهم لا محالة في التغلب على إشكالية مزمنة لدينا ألا وهي توفير العقار المناسب للاستثمار، ونرجح بذلك الوقت والجهد، فهناك مناطق صناعية متعددة في مناطق متعددة تجهزت وصرفت عليها ملايين الدراهم ولم تثن فلم تصل نسبة الملاء بها إلى 50%، وذلك راجع لعدة أسباب يمكن أن نذكر منها:

- غلاء ثمن العقار في هذه المناطق؛

قانون المالية الذي ناقشه الآن للاستثمار العمومي سيصل إلى حوالي 300 مليار درهم مما يمثل ثلثي الاستثمار، وسنعمل على التحفيز من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار، وتبقى الدعوة الملكية إلى تعبئة 550 مليار درهم في غضون 2026 موجهة أساسيا للتوجه الحكومي، من هنا جاء التساؤل عن دور الاستثمار العمومي في خلق التوازنات المجالية والترابية والقطاعية، فإذا كان الاستثمار الخاص يفضل المنطقة الموجودة بين طنجة وأكادير، فالاستثمار العمومي مطالب بالوجود في المناطق الأخرى التي تعاني نقصا في الاستثمارات الخاصة، ولا يفوتنا هنا الحديث عن إشكالية أخرى تتجلى في تأثير الرأسمال القار على الاستثمار في المغرب، ملاحظات تقرير البنك الدولي لسنة 2018، المتعلق بالمغرب في 2040، حيث أشار إلى أن المغرب راهن منذ حوالي عقدين على الرأسمال القار - الثابت هو الأساس بالنسبة للاستثمار في المغرب، هذا ما يمكن من تحقيق معدل نمو في 4% فقط، وذلك لكون المغرب يتوفر على هوامش ربح نقط جديدة في معدل النمو لم يستغلها من قبيل الرأسمال اللامادي وخصوصا المؤسساتي منه، رغم المجهودات التي تم القيام بها لتحسين مناخ الأعمال وتطوير أداء البورصة وغيرها من الإصلاحات الاجتماعية التي تبقى غير كافية مادامت لم يتمكن المغرب من ربح نقطة أو نقطتين من معدل النمو، ويبقى كذلك فتح سوق الشغل كحافز للنمو وللدنامية الاقتصادية ولخلق الثروة، مع ضرورة الاهتمام بولوج المرأة لسوق الشغل لأن نسبة 22% نسبة غير كافية لكسب هذا الرهان، إذن عند الاشتغال في هذا الاتجاه سنربح نقطة أخرى ونصل للمعدل السحري 7%، ويبقى التفكير في تعبئة الرأسمال فقط مانعا لحد الآن من القيام بالتدخلين السابقين (الرأسمال اللامادي - وفتح سوق الشغل) وبالتالي ضياع نقط إضافية في معدل النمو، من هنا يأتي دعمنا في الفريق الاستقلالي للحكومة لاهتمامها بهذا الجانب عن طريق تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بتعميم الحماية الاجتماعية وتفعيل السجل الاجتماعي هو استثمار أساسي في هذا الرأسمال اللامادي، مما سيساهم لا محالة في تمكين الفئات الهشة من المساهمة في الدورة الاقتصادية مما سيؤدي إلى توفير الظروف الكفيلة لتحقيق ذلك.

من جانب آخر، يجب التفكير في جعل الوجهة المغربية وجهة استثمارية مفضلة لمختلف الرساميل الأجنبية، هنا لا ننكر الجهد الكبير الذي تقوم به مختلف المؤسسة المعنية بتسويق وجهة المغرب بما بؤنا مكانة متميزة على الصعيد الإفريقي، ولكن لم نحقق بعد المطلوب على المستوى العربي أو غيره مع الدول الماثلة لاقتصادنا ذات الدخل المتوسط، مما يستوجب القيام بمجهود إضافي. واسخو لي أن أذكر السيد الوزير أن المشكل ليس في جذب الاستثمار الدولي إلى بلادنا، فهناك مجهود كبير ومعتبر في حضور المنتديات الاقتصادية الدولية والمشاركة في اللقاءات الاقتصادية المعنية بالاستثمار ونسوق الوجهة المغربية بامتياز ونجلب مستثمرين، لكن تبقى نسبة الإنجاز جد متدنية، فمسبة المشاريع التي تنطلق وتتوقف أو التي لم تر النور مرتفعة، لهذا فالأمر يتطلب مرافقة ومواكبة من الدولة، فرغم أن الجاذبية للاستثمار جيدة إلا أن حاجز

- ضعف البنية التحتية بها؛
- انعدام عدة مرافق ضرورية بها؛
- تهيئ مناطق صناعية وفق رغبات المخططين وليس وفق حاجيات الزبناء/المستثمرين؛
- كما نفتقد لآليات تدبير هذه المناطق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يطول الحديث عن مشكل التمويل، فتمويل الاستثمار في المغرب لازال كلاسيكيا بشكل كبير عند مقارنة المغرب بدول قريبة من اقتصاده كرامبيا أو رواندا، سواء تعلق الأمر بسوق الرساميل، فالبورصة المغربية ليست لها من السيولة ما يكفي لتمويل رسملة المقاولات، فكل المنتوجات الموجودة بها لا تساهم في ذلك سواء تعلق الأمر بالأسهم أو شواهد الإيداع أو الصكوك، فلازلنا في اللبنيات الأولى على مستوى تعبئة الرأسمال، وعلى مستوى التمويل البنكي نفس الملاحظة، فالأبنك لازالت تميل إلى استثمار أموالها في السوق المالية رغم ضعف نسبة الفائدة، عوض المضي في إطار مشروع وحتى إذا اختارت المشروع فإنها تطالب بضمانات خارج المشروع للمساهمة في التمويل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نهنتكم السيد الوزير على هذا المشروع الذي يطرح التوجهات العامة، وقبل الختم لدينا مجموعة من الملاحظات:

- نتمنى منكم إشراك المؤسسة التشريعية في تنزيل النصوص التنظيمية التي تمت الإشارة إليها في هذه المشروع القانون- الإطار لتمكين البرلمان من حقه الكامل في التشريع في توافق مع العمل الحكومي؛
- التركيز على المنح مهم جدا، ولكن لا يحل الإشكالية؛
- لا بد من الجراءة فيما يخص الحكامة؛
- بدون آليات للتنع ومواكبة المستثمرين والاستثمارات لم يؤت هذا القانون النتائج المتوخاة منه.
- وفي الختام، نسجل عليكم السيد الوزير عدم تجاوبكم مع أي تعديل من تعديلاتنا التي كنا نتغيا منها تجويد النص وتحديد مجالات تدخل كل فاعل في سلسلة الاستثمار ودعم مواكبة المستثمرين.
- ورغم ذلك نجدد شكرنا وتهنئتنا لكم ونعلن دعمنا لهذا المشروع.
- شكرا على حسن إصغانكم.

V- مداخلة الفريق الحركي:

يشرفني أن ادخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لأعرض

وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام الذي حظي باهتمام خاص من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وبالرغم من أننا نصطف في المعارضة، فإننا نهني الحكومة لتفاعلها الإيجابي والسريع لتفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي المتعلق بالاستثمار، بحيث نرحب بكل مبادرة هي في صالح الوطن والمواطنين، فالمغرب اليوم وبعد الوضعية الاقتصادية العالمية والوطنية الصعبة جراء مخلفات الوباء والحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت سلبا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، في أمس الحاجة لتوفير فرص الشغل للشباب وتوفير الموارد المالية لتمويل البرامج الاجتماعية والتنمية وتحقيق نقلة نوعية من خلال تحفيز وجاذبية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الولوج لتمويلات الأبنك وتوفير العقار وتفعيل آليات التحكم والوساطة وغيرها من الضمانات الكفيلة لتشجيع المستثمرين والانخراط في قطاعات واعدة.

وبالرجوع الى مضامين هذا المشروع الذي نحن اليوم بصدد مناقشته والذي يربط بين سوق الشغل وتقليص الفوارق المحلية والقطاعات ذات الأولوية والصادرات والإنتاج المحلي، فإن ما يعاب عليه هو عدم التركيز على راهنية الأمن الغذائي والصحي الذي ما أحوجنا اليه اليوم، ولذلك وجب التركيز على أهمية الاستثمارات في هذين القطاعين للاستجابة لمتطلبات السوق المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ركز هذا المشروع على أربعة أنظمة لدعم الاستثمار متوزعة بين نظام أساسي ونظام للتشجيع وتواجد المقاولات على الصعيد الدولي ونظام خاص بالمقاولات المتوسطة والصغرى ونظام سوف يطبق على مشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وجاءت المنح على رأس التحفيزات وعلى ألا تتجاوز 30% من الاستثمارات.

فلاستثمار يحتاج أولا إلى الأمن القانوني والقضائي وقوة المحاكم الوطنية وقدرتها على مساندة مجريات الأمور بسرعة كبيرة، بدل التحكم الدولي الذي يفضل المستثمرين الأجانب.

ففي نظرنا إن تفعيل آليات المتابعة والمراقبة والتقييم المستمر والمحاسبة كفيل بحماية المال العام الموجه على شكل منح للمستثمرين من تسخير في أهداف أخرى غير التي خصص لها.

أملنا السيد الرئيس أن نجعل من هذا الميثاق بوابة للاستثمارات في المناطق النائية والقروية لتحقيق العدالة المحلية والتخفيف من الهجرة نحو المدن من خلال المراسيم التي تصدرها الحكومة والتي ينبغي إطلاع البرلمان عليها قبل تنفيذها، وذلك من أجل تعزيز الثقة المتبادلة بين المؤسسات، كما أن افتتاح هذا المشروع على مغاربة العالم وتشجيعهم على

جديد قادر على تحرير الطاقات وضمان الالتقاء بين السياسات العمومية، بجانب اعتماد ميثاق جديد للاستثمار قادر على توفير شروط انبثاق إطار استثماري وطني عملي ودامج وفعال.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن ميثاق الاستثمار آلية حقيقية لتحفيز القطاع الخاص على أداء دور مركزي في التنمية الاقتصادية، وأن التكامل بين الاستثمارين العام والخاص يمثل المحرك الفعلي للحياة الاقتصادية الوطنية، من أجل خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل بين مختلف الفئات المجتمعية، ومعنى ذلك أن الاستثمار بوجهه العام والخاص يقع في صلب التصور الذي أصبح محط إجماع مختلف الفرقاء السياسيين، والذي كنا دائما من أنصاره الأوفياء في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية طيلة عقود متواصلة، وهو تصور الدولة الاجتماعية.

لقد سبق لنا كفريق اشتراكي بالبرلمان أن أكدنا ما مرة على ضرورة الاحتكام للمقتضيات الدستورية في التأصيل لمركزات هذا النمط من الدولة، بمعنى أننا اليوم مطالبون، ونحن نؤسس للتحويل الاقتصادي في بلادنا، أن نستلهم روح الدستور وأن نلتزم بالمقتضى الدستوري الذي ينبغي أن يؤثر الفعل الاقتصادي، وخاصة الفقرتين الثالثة والرابعة من الفصل 35 والذي يؤكد ويجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي والذي نعتقد أنه المنطلق الذي ينبغي أن يؤثر المبادئ الكبرى والجوهرية لميثاق الاستثمار، وهي: الحرية، والمسؤولية، والعدالة، ويمتلك كل مبدأ من هذه المبادئ بعدين أساسيين: فبدأ الحرية ببعديه حرية المبادرة والمقاولة من جهة والتنافس الحر من جهة ثانية، ومبدأ المسؤولية ببعديه، المسؤولية المجتمعية من جهة والمسؤولية البيئية من جهة ثانية، ومبدأ العدالة ببعديه، العدالة الاجتماعية من جهة والعدالة المحلية من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

إن إصلاح منظومة الاستثمار بالمغرب، ووضع ميثاق خاص به يستدعي بالضرورة وضع رؤية استراتيجية متكاملة في مجال تحسين مناخ الأعمال، رؤية قوامها توفير بيئة مناسبة للاستثمار، واعتماد منظومة قانونية حديثة ومتكاملة ومنمجة، تجعل من المقاولة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإصلاح مراكزه الجهوية، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها على أكمل وجه، ووضع حد للعراقيل التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها.

كما أله جلاله الملك حفظه الله في أكثر من مناسبة على ضرورة تبسيط مساطر الاستثمار، وتحديد برامج المواكبة الموجهة للمقاولات، وتسهيل ولوجها للتمويل، والرفع من إنتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية، لبلوغ هذا الهدف، وعملا على انتهاز ما يقتضيه التدرج والواقعية من استبعاد لأي اقتراح أو إصلاح يخلو من المصادقية والنجاعة، فإننا نعتبر أن من شأن الإطار الجهوي أن يوفر المجال الترابي والإداري الأنسب نظرا لما للإدارة الترابية حاليا

الاستثمار ببلدهم الأم بكل ثقة واطمئنان من شأنه تعزيز الاستثمارات الخاصة لبلوغ أهداف هذا المشروع والمنتجعية في الوصول الى ثلثين من استثمارات القطاع الخاص وثلث القطاع العام.

وفي الختام، أملنا أن يكرس هذا المشروع الذي سنتفاعل معه بالإيجاب أرضية قارة وميزة للاستثمار لجعل بلادنا قطبا بارزا للاستثمارات الإقليمية والدولية.

والسلام عليكم.

VI- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار المعروض على أنظارنا اليوم للتصويت، وهي مناسبة لنؤكد من خلالها أهمية هذا المشروع نظرا لبعده الاستراتيجي وتأثيره المتوقع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

كما وجب التذكير أن بلادنا عرفت خلال العقد الأخير دينامية استثمارية كبيرة، مكنت بلادنا من تقوية قدراتها الاقتصادية ومضاعفة الناتج الداخلي الخام بحوالي ثلاث مرات وتعزيز الجاذبية الاقتصادية الوطنية.

وتجلت هذه الدينامية في تعزيز البنية التحتية الوطنية وتقوية الربط اللوجستي وإنشاء فضاءات صناعية ومنصات تجارية، جعلت من المغرب قبلة لكبرى المشاريع الاستثمارية العالمية، خاصة في قطاعات إنتاج السيارات وصناعة الطائرات والصناعات الغذائية والتحويلية، وبهذا تمكن المغرب في سنوات قليلة من تطوير قدراته الاستثمارية وانبثاق مجموعة من سلاسل القيمة ذات الأثر العالي على خلق القيمة المضافة والفرص للمقاولات والشباب.

وبفضل هذه الرؤية الاستثمارية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تمكن المغرب من الريادة في مجال صناعة السيارات على المستوى القاري، والتواجد بين أكثر دول العالم تنافسية في هذا المجال، وتطوير منصات مرجعية لصناعة أجزاء الطائرات بمستويات إدماج من بين الأعلى عالميا وتعزيز القدرات اللوجيستية الوطنية، من خلال أهم ميناء قاري وإقليمي (ميناء طنجة المتوسط).

وعلى الرغم من كل الجهود الجبارة التي تقوم بها بلادنا، يلاحظ أن تأثير الاستثمار على الاقتصاد الوطني يبقى جد محدودا، ويسجل أن الاقتصاد الوطني يتنمو ببطء كبير مقارنة مع الجهود الاستثمارية، ويرجع ذلك بالأساس لغياب الأثر الاقتصادي لمجموعة من المشاريع الاستثمارية بالنظر لضعف ارتباطها بالمنظومة الاقتصادية الوطنية ومحدودية قدراتها على التشغيل وتطوير المناولة وعوامل التحفيز الاقتصادي.

وهذا الوضع كان من بين الأسباب المرجعية للتعجيل ببناء نموذج تنموي

من وسائل حل المشاكل المتعلقة بإجراءات الاستثمار، و من جهة أخرى وإدراكا منا بأهمية ودورها في تشجيع الاستثمار باعتبارها من المفاتيح المهمة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المقاول، فإن القضاء مدعو للقيام بدوره الأساس في مواكبة هذا المسار، واستيعاب تحديات الظرفية الاقتصادية العالمية، والمناخ الاقتصادي الوطني.

ومن هذا المنطلق، يجب إقرار مجموعة من النصوص القانونية الحديثة والمهيكلية، الهادفة إلى تطوير منظومة المال والأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتنشيط الدورة الاقتصادية، ودعم المقاولات الوطنية، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية، ونخص بالذكر هنا، بعض النصوص الهامة، التي يجب العمل على تحديثها، كتعديل مدونة التجارة، وقوانين الشركات، وكذا القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، فضلا عن تكريس مقاربة تخرج القاضي من الأدوار الكلاسيكية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وتضمن تحقيق أمن المقاول والسلم الاجتماعي داخلها، عبر إقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل.

السيد الرئيس،

ومن منطلق مسؤوليتنا كمعارضة مواطنة وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب افتتاح البرلمان، الداعية إلى اعتماد ميثاق تنافسي جديد للاستثمار في أسرع وقت، وبالنظر الى ما يعرفه العالم من انتكاسات اقتصادية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية غير المسبوقة، حيث أصبحنا مطالبون بتعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، بهدف تجاوز تحدياتها. وفي هذا الإطار، وتفعيلا لسياسة الدولة في مجال تحفيز الاستثمارات فإننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين سنصوت بالإيجاب على مضامين مشروع قانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VII- مداخلة المستشارة السيدة فتيحة خورتال باسم فريق الاتحاد العام

للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون، السيدات المستشارات،

إن فهمنا عميقا لمناقشة هذا المشروع الهام، بل والاستراتيجي يتطلب وجوبا استحضار السياق التشريعي العام، الذي يأتي في إطاره والذي يتميز بإحالة وإقرار العديد من النصوص التشريعية الهيكلية والحاسمة، والتي تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كان الملف الاجتماعي ورشا تشريعا مفتوحا، فإن الجانب الاقتصادي لا يقل حركية عن الجانب الاجتماعي، ومرد كل ذلك إلى الإرادة الملكية السامية حيث ما فتىء جلالة الملك حفظه الله كافة السلطات العمومية إلى العمل والعطاء

لغاية رقي مجتمعا وخدمة المواطنين والمواطنات.

إن أهمية هذه اللحظة التي نعيشها اليوم لا تقتصر على أننا بصدد قانون إطار بكل المحملة الدستورية والقانونية التي تكتسبها القوانين الإطار، بل إن أهميتها تكمن أيضا في السياق الوطني والدولي العام الذي يأتي في إطاره والموسوم بإشكاليات هيكلية داخلية وبتنامي المخاطر الدولية على الاقتصاديات الوطنية، إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على قناعة بأن المنظومة الجديدة للاستثمار التي وضعتها بلادنا بتوجيهات ملكية سامية قادرة على خلق فاطرة قوية لتحولات هيكلية في الاقتصاد المغربي. غير أننا نجد التأكيد على أن بلوغ كل تلك الأهداف والمقاصد لا يمكن أن يتم إلا عبر النهوض بوضعية الشغيلة سواء في القطاع العام أو الخاص. ليس بوسعنا الحديث عن هذا المشروع الهيكلي دون استحضار بل والإشادة بالأهداف الأساسية السبع التي يروم تحقيقها، والتي وردت في العرض التقديمي للسيد الوزير، وذلك لأنها أهداف ومقاصد يتوقف عليها إنجاح النموذج التنموي الجديد الذي نصبو جميعا إلى بلوغه، وأول تلك الأهداف هو إحداث مناصب شغل قارة، ومعلوم أن البطالة اليوم والأرقام المحيقة التي ما فتئت المندوبية السامية للتخطيط تعلن عنها تشكل أكبر تهديد للسلم الاجتماعي في بلادنا، وعلاوة على ذلك فإن هذا القانون-الإطار يضع كهدف ثاني له المساهمة في تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات، وليس خاف عليكم جميعا السادة والسيدات، أن جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي في افتتاح البرلمان في أكتوبر سنة 2017، الذي دعا فيه جلالته إلى وضع النموذج التنموي الجديد، اعتبر أن أحد أهداف هذا النموذج التنموي الجديد يتعين أن تكون هي محاصرة التفاوتات المحلية، لذلك فإن هذا المشروع يندرج في صلب الرهانات الوطنية الكبرى ذات الصلة بتنزيل النموذج التنموي الجديد سيما ما يتعلق بالأوراش التحولية للإقلاع والوارد في التقرير العام للجنة.

ولن نبالغ إذا ما قلنا بأن مطلب العدالة الاجتماعية والمحالية يفرض نفسه علينا اليوم، سيما مع شدة التفاوتات والتي عمقت التحولات الدولية الراهنة منها، في ظل ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية، واندحار فئات مجتمعية كبيرة إلى الطبقة الهشة.

ثمة جهات وأقاليم عانت ولا تزال من ظلم تاريخي على مستوى خريطة توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة، آن الأوان أن نعيد الأمل لسكانها ولساكنيها حتى يتمكن المغرب من السير في درب التنمية بسرعة واحدة وليس بسرعتين.

وفي السياق ذاته فإنه لا يسعنا إلا التنويه بالهدف الثالث لهذا المشروع والمتمثل في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، فليس بمقدورنا أن لا نواكب التحولات البنيوية التي سوف يعرفها سوق الشغل على الصعيد العالمي، والتي لا شك سيكون لها تأثير على بلادنا، كما أنه ليس بمقدورنا أن لا نعمل على خلق الآليات والوسائل التي سنتمكن

العام للشغالين بالمغرب ألا نعيد تكرار الواقع والإشكاليات الهيكلية التي تواجه الاستثمار الداخلي كما الخارجي، والتي باتت معلومة لدى الجميع، ولكننا نعتبر أن الوقت وقت عمل، وإنجازات، ومبادرات.

ففي على العمل، مع وجوب أن تضع الحكومة وباقي الشركاء النهوض بوضعية الشغيلة والطبقة العاملة في مقدمة انشغالها وأولوياتها.

VIII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار.

وأود في البداية، أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي طُبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال مختلف مراحل دراسة هذا القانون الإطار، وهي الأجواء التي كانت موسومة باستحضار أهمية وقمة مشروع القانون-الإطار، روح المسؤولية، والتعاطي الإيجابي مع مضامين النص، والرغبة في الإسراع في إخراجه.

السيد الرئيس،

إن هذا القانون الإطار يَحْطَى بأهمية بالغة باعتباره وَرْشَ إصلاح كبير، وإطار مرجعي يُجَدِّد التَّوَجُّهات العامة والإصلاحات الأساسية للدولة في مجال الاستثمار.

كما أنه يأتي في سياق إصلاحي مُؤَطَّر بالتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز الاستثمار، إصلاح الإدارة ودعم المقاولات، كان آخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي زَاهَنَ على تشجيع الاستثمار المُنتِج، والأهداف كانت واضحة وهي تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة بين 2022 و2026.

ويأتي أيضا مُعَزِّزاً بمجموعة من القوانين الإصلاحية الداعمة لخطة تَشْجِيع الاستثمار وتقوية الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبيته، وذلك على غرار:

-الميثاق الوطني لِلاتِّمَرُكُزُّ الإداري؛

-الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار مع إعادة النَّظَر في وِصَاية هذه المراكز؛

-تَبْسِيط المساطر والإجراءات الإدارية لأنها تُعْتَبَرُ أُولَى الْعَقَبَاتِ أمام تَطَوُّر الاستثمار؛

بواسطتها من توجيه المستثمرين إلى القطاعات ذات الأولوية، خصوصاً أن بلادنا وضعت على رأس أولويات العمل الوطني الراهن إحداث تحولات اجتماعية جوهرية في بعض المجالات والقطاعات التي يجب أن تواكب الاستثمار.

أما ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، فيتعين هنا التأكيد وبكل الوضوح اللازم على أن عملاً كبيراً يتعين القيام به في هذا المجال، خصوصاً على مستوى تخليق الحياة العامة، وتبسيط المساطر الإدارية، وذلك لأنه على الرغم من صدور قوانين جد مهمة في هذا المجال مثل قانون تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وميثاق المرافق العمومية، إلا أن الإدارة في عدة حالات نجدها عائق أمام الاستثمار.

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن تحسين ترتيب بلادنا في مؤشر إدراك الرشوة، عبر المضي في التخليق ومكافحة كافة أشكال الفساد يعد أيضاً مدخل لا غنى عنه أيضاً مدخل لا غنى عنه للنجاح في تنزيل هذا القانون الهام، وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا التنويه بتفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومكافحتها وتوجه الحكومة نحو مراجعة الصفقات العمومية، هذا بالإضافة إلى مراجعة قانون مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة.

السيد الرئيس،

إنه لمن معالم التحول الكبير الذي جاء به هذا المشروع هو المشروع هو ما يتعلق بضمان السيادة لبلادنا وتقليص اعتمادها على الخارج في العديد من القطاعات والمجالات الحيوية في إطار الرؤية الملكية التي سبق لجلالته التعبير عنها والداعية إلى التركيز على هذه المجالات في سياق عالمي وإقليمي مطبوع بعودة قضايا السيادة إلى واجهة الأحداث.

هذا غيض من فيض، ولكن دعوني السيد الرئيس أؤكد قبل أن أنهي هذه المداخلة المركزة على أن أحد الأهداف الكبرى التي تضمنها هذا المشروع والمتمثلة في عكس التوزيع الحالي للاستثمار بين العمومي والاستثمار الخاص، يتوقف وجوباً على حل إشكاليات التمويل، ودفع القطاع البنكي إلى الانخراط المشروع وعد الركون فقط إلى حسابات الربح والخسارة، لأن الهدف الأسمى هو الوطن وازدهاره.

السيد الرئيس،

نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الوطنية الاقتصادية هي الحاضن الطبيعي لكل هذه المبادرات، غير أنها تتطلب أعمال النقد الذاتي من لدن جميع الفاعلين في العملية الاستثمارية، ذلك أن كل هذه القوانين والتشريعات والمبادرات التي تتخذها الدولة تتطلب انخراطاً أكبر من لدن القطاع الخاص في كل هذه الرهانات الوطنية الكبرى، وبدون ذلك الانخراط ستظل كل هذه المجهودات صيحة في واد.

وعلى كل حال، لقد حاولنا في هذه المداخلة المركزة باسم فريق الاتحاد

-القانون المتعلق بالتحكيم والوساطة الإلزامية.

ولأجل ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤوه بإسراع الحكومة بإخراج مشروع هذا القانون الإطار، بعد 65 نسخة سابقة لهذا المشروع منذ أكثر من 10 سنوات.

السيد الوزير،

على الرغم من أن المغرب، ظل يُصنّف خلال العشر سنوات الأخيرة ضمن أكثر مُعدّلات الاستثمار ارتفاعاً، بمعدل 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مُقابل 20 بالمائة كمتوسط عالمي، إلا أن أثره على التنمية ظل محدوداً الفاعلية، لا سيما فيما يخص إحداث مناصب الشغل.

إن تحدي تقوية الاستثمار هو طموح واعد، من شأنه تقوية الاقتصاد الوطني ومكانة القطاع الخاص فيه، لذلك فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبّر عن التزامنا التام والمسؤول بلبلوغ نسبة 65% من الاستثمار الخاص في أفق 2035، مُقابل 35% حالياً، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية التي شددت على الدور الريادي للقطاع الخاص في ورش الميثاق الجديد للاستثمار ومُشاركته الفاعلة في تنزيل مَصَامِينِهِ.

السيد الوزير،

وإذ نؤوه التخصيص على التّقيّد بأجال مُحدّدة لإصدار النصوص التنظيمية التطبيقية للقانون الإطار وتفعيله، فإننا نأمل الإسراع في إخراج هذه النصوص قبل الآجال المنصوص عليها. وننتظر منكم إشراكنا في بلورة هذه المراسيم.

السيد الوزير،

فيما يخص دعم التنافسية، وفي سياق التّفاعل مع النموذج التنموي الجديد، أصدر الاتحاد العام لمقاولات المغرب "الكتاب الأبيض" والذي هو عبارة عن خارطة طريق تتضمّن عددا من التدابير والمقترحات هدفتها ترجمة رؤية النموذج التنموي الجديد وتنزيلها، والتي كان من أهمها التأكيد على ضرورة تقوية القدرات التنافسية للمقاولات الوطنية في مواجهة المنافسة العالمية من خلال:

أولاً: تسريع التحرير المُتختم فيه لقطاع الكهرباء والحفّض من كلفته وتطوير الطاقات المتجددة؛

ثانياً: تعزيز قطاع اللوجستيك لرفع التنافسية وتشجيع توفير الوعاء العقاري الصناعي؛

ثالثاً: مواصلة إصلاح النظام الجبائي: بتنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي يتركز على أشغال المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2019، وفي هذا الإطار أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2023 إشارات واضحة تتّميّز بالتزام الحكومة بوعودها في هذا الصدد، بحيث بلغت الميزانية المُخصّصة للاستثمار 300 مليار درهم، بزيادة 55 مليار درهم عن سنة 2022؛

رابعاً: تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا للتمويل.

وفي هذا الإطار فإننا نؤكد على أهمية الدور الفاعل للقطاع البنكي في هذا المجال، والذي نأمل منه وضع آليات مُبتكَرة للتمويل تكون سهّلة الولوج، وأن يُساهم هذا القطاع في مواكبة المستثمرين والمقاولين من أجل إنجاح هذا الميثاق؛ خامساً: التسريع بالتنزيل الفعلي لمشروع القانون رقم 69.21 المتعلق بأجال الأداء؛

سادساً: الإسراع في إصلاح منظومة الصفقات العمومية.

السيد الوزير،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يُثبّنُ عاليا مضامين هذا الميثاق، ونهني الوزارة على التّزليل السريع لهذا الورش الاستراتيجي. وهذه إشارة قوية للتّبوّض بالاستثمار في القطاع الخاص وفق التوجيهات الملكية السامية. واعتباراً لكل ما سالف، فإننا سنصوّت على مشروع قانون الإطار بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله.

IX- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أتوجه إليكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية المتجذرة، التي تدافع عن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية، لأعبر لكم أننا نسجل بارتياح تخصيص هذه الجلسة العامة الشهرية الدستورية لمحور "الحوار الاجتماعي، كالية لتحقيق التنمية ومدخلا لتكريس العدالة الاجتماعية ذلك المحور الذي لطالما خصه صاحب الجلالة باهتمام كبير في العديد من خطابهات السامية، كما تعهده المواثيق الدولية، وتنص عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وهو موضوع ذو راهنية وأهمية بالغة في السياق الاقتصادي والاجتماعي الدقيق الذي تعيشه بلادنا نتيجة تعاقب الأزمات وارتفاع ملهب للأسعار، سياق يتسم باتساع رقعة الفقر واستنزاف القدرة الشرائية وبالإنهك الضريبي للطبقة العاملة وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، وتغول الاقتصاد غير المهيكل وصعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وضعف التغطية الاجتماعية...

وهي قضايا حارقة تنذر باحتقانات اجتماعية واردة لا يمكن تفادها إلا بحوار اجتماعي جاد ومسؤول ومفضي إلى نتائج ملموسة.

فلا معنى لحوار اجتماعي لا تستجيب من خلاله الحكومة لأدنى مطالب الحركة النقابية، ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم تنزيل وأجراً اتفاقاته.

ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم من خلاله إشراك الحركة النقابية في كل القضايا كمشروع قانون المالية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى

والمصرية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

غداة تقلدكم رئاسة الحكومة عبرتم في أول لقاء لكم مع الاتحاد المغربي للشغل عن صادق عزمكم مؤسسة منظومة حقيقة للحوار الاجتماعي تستجيب لمنظور الحركة النقابية وانتظارات الطبقة العاملة وتساهم في تنزيل الأسلم لمعالم الدولة الاجتماعية.

إن الاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية التاريخية التي تؤمن بفضيلة الحوار الاجتماعي، وتعتبره مؤسسة إطار لتجنب الهزات الاجتماعية ومدخلا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي وفضاء رئيسيا لتدقيق الآليات الكفيلة بتنصيب أسس العدالة الاجتماعية، قد انخرط بقوته الاقتراحية وبتراكم تجاربه على مدى 70 سنة وبكل جدية ومسؤولية وروح وطنية في جولات الحوار الاجتماعي التي توجت باتفاق 30 أبريل 2022.

حيث سجلنا إبانته بارتياح، متفهمين الإكراهات ومستحضرين السياق الوطني والدولي نتائجها التي تجلت في الزيادة في الحد الأدنى للأجر بنسبة 5% في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة و10% في القطاع الفلاحي، وزيادة الحد الأدنى للأجر في الوظيفة العمومية إلى 3500 درهم، وإلغاء شرط استيفاء 3240 يوم للاستفادة من المعاش الذي كان يحرم آلاف المتقاعدين المنخرطين في الضمان الاجتماعي كما نص ذات الاتفاق على الالتزام بصون الحريات النقابية، وفتح الحوارات القطاعية ورفع معاشات التقاعد بنسبة 5% الراكدة منذ سنة 2006، والالتزام الحكومي بالزيادة العامة في الأجور، وتخفيض العبء الضريبي على الأجراء.

وقد سجل الاتحاد المغربي للشغل بارتياح واطمئنان كل هذه الالتزامات الحكومية وانخرط بتفانيه المعهود وجدديته في عدة أوراوش تهم التغطية الاجتماعية والقوانين الاجتماعية، إلا أن الحوار الاجتماعي كما سطرناه جميعا يعرف تعثرات وإخفاقات في العديد من القطاعات المهنية، بل حتى على الصعيد الوطني.

ففي ثاني مشروع مالي لحكومته الموقرة ها هي وزارة المالية تخطى بالالتزام بتخفيض الضريبة على الأجر، وتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير آخذة بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل في هذا الباب، والتي تكتسي طابعا عمليا قابلا للتنفيذ من قبيل تخفيض النسب، والرفع من الحد الأدنى للإعفاء، حيث نسبة 38% المطبقة حاليا محقة في حق الأجراء، وهي الأعلى في حوض البحر الأبيض المتوسط، وإقرار إنصاف بين الضريبة على الأجر والضريبة على الدخل التي يتحملها فيها الأجراء 74%.

وبنفس خيبة الأمل، ها هي وزارة المالية وبعد تفعيل الزيادة في المعاشات بنسبة 5% بأثر رجعي من فاتح يناير 2020، عبر تأويل خاطئ لقرارات المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي، تقصي فئة المتقاعدين الحاليين على التقاعد بعد فاتح يناير 2020.

وفي نفس السياق، إننا لا نفهم تعنت إدارات قطاعات محنية في فتح الحوار القطاعي غير مكترثة بتوجهات الحكومة ولا بتأثير ذلك على الاستقرار الاجتماعي نظير ما يقع بالشركة الوطنية للطرق السيارة، بالرغم من مراسلات الاتحاد المغربي للشغل، ومن الاتفاق الإطار بين الإدارة ووزارة الداخلية ووزارة التجهيز ومنظمتنا بصفتها الممثل الأوحد للعاملين بهذا القطاع ها هو المدير العام للشركة يتعالى ويضرب بعرض الحائط كل التوجيهات ذات الصلة. أما فيما يهم الحوار القطاعي بالتعليم، فبعد أن كان التعليم حاملا للمشعل ورائدا يحتذى به، للأسف اليوم يعيش الانحباس فكما تعلمون السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد واصل الاتحاد المغربي للشغل الحوار بقطاع التعليم بالنفس الإيجابي ذاته، وبنفس الإرادة الوطنية الصادقة التي تميزنا بها في الحوار المركزي الذي توج مركزيا بتوقيع اتفاق وميثاق اجتماعيين، إلا أن التعامل باستخفاف مع المطالب العادلة لنساء ورجال التعليم، أي مطالب القضية التي ترتب من حيث الأولويات الوطنية في المرتبة الثانية بعد الوحدة الترابية، والسعي لرهن مصير الحوار القطاعي بقضايا تتعلق بالحوار المركزي كالرفع من سن تقاعد نساء ورجال التعليم إلى 65 سنة.. ما جعل صبر الحركة النقابية ينفذ وحبل الثقة يكاد ينقطع. فكيف يمكن للحكومة أن تعمل على تنزيل خارطة الطريق في غياب تحفيز نساء ورجال التعليم وإحساسهم بالغبن؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الملفات الاجتماعية العالقة لا يمكن حلها إلا بتضافر جهود الأطراف الثلاثة في إطار حوار اجتماعي حقيقي يفضي إلى نتائج فعلية، ويستجيب لانتظارات الطبقة العاملة المغربية.

إن السياق الاجتماعي الحالي يفرض لزاما تعاطي الحكومة بكل مسؤولية مع المطالب المشروعة والملمحة للحركة النقابية والعمل على تنزيل السليم لميثاق الحوار الاجتماعي، تفاديا للاحتقان الاجتماعي وضمانا لرجح رهان التحديات المطروحة على بلادنا ولإنجاح الأوراوش الكبرى. وستجدون الاتحاد المغربي للشغل، كما عهدتموه، في الموعد قوة اقتراحية نوعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

إن الاستثمار ليس موضوعا معزولا يتم مقارنته من منظور واحد، فهو في صلب إشكال الإصلاح الشامل الذي تحتاجه بلادنا من أجل تنمية مستدامة، ويستدعي مداخل متعددة ومرتبطة عضويا غير قابلة للتجزئ، فالاستثمار يتطلب شرط الجاذبية وشرط التشجيع لحوض المبادرات، كما شرط الإصلاح المؤسساتي الرامي إلى تكريس الحكامة الجيدة والشفافية والمراقبة والمحاسبة وتكريس سلطة الحق والقانون، ولا أحد يعلو فوقها لخلق مناخ الأعمال السليم المطمئن للمستثمرين، يتخلص من البيروقراطية السائدة في

أنظمة لدعم الاستثمار تتضمن نظام دعم أساسي وأنظمة دعم خاصة. فالنظام الأساسي، وفق المشروع، يهدف إلى دعم مشاريع الاستثمار التي تستجيب لمعايير محددة، وتقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في مجال جذب الاستثمارات، وتنمية الاستثمارات في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية. أما الأنظمة الخاصة، فتروم دعم مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتواجه المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

فبالحديث مثلا عن أنظمة دعم الاستثمار، فإن المشروع نص على منحة إضافية للاستثمار، تسمى منحة تربية، تمنح لمشاريع الاستثمار المنجزة في الأقاليم والعمالات المشار إليها في المادة 13 من هذا القانون. كما نص على منحة إضافية للاستثمار، تسمى منحة قطاعية، تمنح لفائدة مشاريع الاستثمار المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية المشار إليها في المادة 14 من هذا القانون.

أما بالنسبة للامتيازات الأخرى، فحسب المادة 23 من هذا المشروع، فإن الدولة تسهر على تسهيل ولوج المستثمرين إلى عقار يمكن تعبئته بسهولة وبأسعار تنافسية، وهو الشيء الذي نعتبره شيئا إيجابيا.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن ننوه بمشروع من هذا القبيل، الذي من شأنه أن يشكل محطة تاريخية في إطار النهوض بالتنمية وتحسين وضعية البلاد، وتوقعها الاقتصادي على المستويين الإقليمي والقاري، نظرا لكونه من بين النصوص التشريعية الأساسية لتفعيل النموذج التنموي الجديد، وتوطيد دعائم اقتصاد قوي ومندمج في سلسلة القيمة العالمية ورافعة لدعم الإنتاج المحلي، ولا يمكننا إلا أن نكون إيجابيين في التعامل مع هذا المشروع، ومن أجل تسهيل إخراج هذا المشروع للوجود في أقرب وقت، لم نتقدم بمجموعتنا بتعديلات في هذا الأخير، إلا أنه وجب التذكير أن النسيج المقاولاتي المغربي حسب تقرير بنك المغرب، تشكل فيه المقاولات الصغرى جدا، والصغرى نسبة 90%، والمتوسطة 8%، والكبرى 2%، وعليه فإننا ندعو إلى زيادة الاهتمام بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني. والسلام عليكم ورحمة الله.

XII- مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

هياكل الإدارة، فالفاسد والريع والاحتكار عوائق للاستثمار وجب القطع معهم وإلا فإننا سنظل نعيد إنتاج خطاب للاستهلاك.

وفي هذا السياق، مداخل أخرى جوهرية في موضوع الاستثمار هي الإصلاح الشمولي للمنظومة التشريعية بما يضمن التوازن بين الحقوق والواجبات وصيانة الحقوق الشغيلة وسن قانون إطار لمأسسة الحوار الاجتماعي يكون بديلا لميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي لاتفاق 30 أبريل.

إن الاستثمار أمام تحديات عديدة تستدعي توفير مقومات رخ هذا الرهان الوطني، وهو الرهان الذي لا يستقيم بدون رهان المواطنة، وذلك من أجل إحداث مناصب شغل قارة والعدالة المحلية في جذب الاستثمارات والتركيز على القطاعات ذات الأولوية وذات نجاعة ومردودية، وأخيرا تبسيط المساطر الإدارية.

XI- مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى على علمكم السيد الرئيس، أن مشروع القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار جاء تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، الواردة في خطاب جلالت، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الداعية إلى وضع "ميثاق جديد ومحفز للاستثمار" في أسرع وقت ممكن.

هذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى "بلوغ الاستثمار الخاص ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035، وفقا لمضامين النموذج التنموي الجديد"، حيث أنه من أهم مرتكزات هذا المشروع:

✓ إحداث مناصب شغل قارة؛

✓ تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات؛

✓ توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل؛

✓ تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار؛

✓ تعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

✓ تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي؛

✓ تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

فمن خلال الاطلاع على بنود مشروع القانون-الإطار 03.22، يتضح أنه يروم إلى وضع إطار قانوني متكامل، مع ما يترتب عن ذلك من وضع

جميع تجلياته، كما عملت على تحديث منظوماتها القانونية في مجال قانون الأعمال وحماية الاستثمار بشكل ساهم في تحقيق الأمن القانوني.

السيد الرئيس المحترم،

وإن كنا ننوه بأهمية المقترحات الجديدة التي يتضمنها مشروع القانون الإطار، إلا أن تحقيق النقلة النوعية في مجال الاستثمار تحتاج اتخاذ تدابير إجرائية موازية أهمها ما دعا إليه جلالتة في خطابه منها معالجة العراقيل التي يصطدم بها المستثمرون والمتعلقة خاصة بتعقد المساطر الإدارية وما يتعلق بفعالية ونجاعة الأدوار التي يلعبها المراكز الجهوية للاستثمار وتحويلها للإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل بالإضافة إلى مواكبة وتأطير حاملي المشاريع.

ونتمنى في هذا الإطار:

- ✓ نقل الوصاية على هذه المراكز إلى الوزارة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- ✓ تعزيز قواعد المنافسة الحرة والشفافة؛
- ✓ ضمان الالتقائية والتكامل بين جميع المتدخلين في عملية تحفيز وتبعية إنجاز الاستثمارات على المستوى الترابي والمركزي مما يقتضي تفعيل الكامل لميثاق اللاتمرکز الإداري؛
- ✓ تسهيل الولوج إلى الموارد المالية الضرورية مما يقتضي الانخراط الكامل للأبنك ومختلف المؤسسات المالية في دعم حاملي المشاريع؛
- ✓ تعبئة الوعاء العقاري المطلوب وتؤكد في هذا الإطار على الدور الذي يمكن أن تلعبه أراضي الجماعات السبلالية في تحفيز الاستثمار؛
- ✓ العمل على تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة بالمبادرات الاستثمارية للجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- ✓ تفعيل آليات التحكيم والوساطة.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه مرة أخرى بهذه المبادرة التشريعية، وندعو إلى حسن التكيف مع المقترحات الجديدة الواردة ضمن هذا الميثاق المتعلقة بمشروع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، لأننا نعتبر أن حسن التعامل مع مقترحاته وحسن تنفيذها وتأويلها في ضوء روح وجوهر مقترحاته، هو كفيل بتشجيع وتنمية الاستثمار ببلادنا وجعله رافعة قوية في التنمية.

وفي نفس السياق، نؤكد على أن مجموعتنا ستصوت بالإيجاب على مشروع القانون الإطار، مع السعي إلى التقدم بكل المقترحات التي ستنبثق عن هذه المناقشة والدراسة لمضامينه، ويكون من شأنها تجويد النص وتقديم القيمة المضافة لمضامينه.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، ونستغل هذه المناسبة لتهنئة السيد الوزير والحكومة على هذه المبادرة التشريعية وفي نفس الوقت نؤكد على حجم المسؤولية التاريخية الجسيمة للسيد الوزير من منطلق التكليف الجديد في ضوء الهندسة الحكومية التي على أساسها تم إحداث وزارة مكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية على اعتبار أن إنجاح ورش إصلاح منظومة الاستثمار لن يتأتى إلا من خلال ضمان التقائية وانسجام تدخلات مختلف الفاعلين في هذا المجال.

ولابد من الإشادة بالاستناد في إعداد مشروع القانون الإطار إلى المرجعية المتعلقة بالخطب الملكية السامية خاصة ما ورد في الخطاب الذي وجهه جلالتة بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، كما تم تضمينها في ديباجة مشروع القانون الإطار، حيث دعا فيه إلى الإسراع في وضع "ميثاق جديد ومحفز للاستثمار"، مع ضرورة الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها.

وندعو في هذا الإطار إلى استحضار التوجيهات الملكية السامية الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع منها ما جاء في الخطاب الذي وجهه جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، حيث دعا جلالتة إلى تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية.

لا يسعنا ونحن نستمع إلى مداخلة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية سواء في هذه الجلسة التشريعية العامة أو خلال دراسة مشروع القانون الإطار باللجنة أو بالإطلاع على التعديلات المقدمة في شأنه، إلا تثمين القوة الاقتراحية القوية للنهوض بالاستثمار وهو نتاج طبيعي للتنوع في الخبرة في تأليف المجلس، وإن كنا نأمل أن يتم التفاعل الإيجابي مع هذه التعديلات لإضافة بصمة المجلس على نص تشريعي على درجة كبيرة من الأهمية من هذا القبيل.

وبإطلاعنا على مضامين مشروع القانون الإطار نجد أنه ينص على كون سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه تستند على مجموعة من المبادئ من قبيل حرية المبادرة والمقاولاة والمنافسة الحرة والشفافية والمساواة في معاملة المستثمرين كنهج كانت جنسيتهم والحكامة الجيدة، بالإضافة إلى الأمن القانوني الذي يقتضي أن يتم إقراره بالأمن القضائي نظرا للدور المحوري لمنظومة العدالة في توفير البيئة الآمنة للاستثمار والرفع من جاذبية مناخ الأعمال، حيث تعمل أغلب الدول على ترسيخ استقلال السلطة القضائية، والرفع من نجاعة أداء منظومة العدالة حتى تواكب متطلبات المرحلة، وتوطد الأمن القضائي في

والسلام عليكم ورحمة الله.

XIII- مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية بمناسبة مناقشة مشروع القانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

وفي هذا السياق، لابد من الإشارة إلى أن الحديث عن الميثاق المذكور ليس وليد اللحظة، بل يعود إلى سنة 2014، أي في عهد حكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران.

السيد الوزير المحترم،

يحتل موضوع الاستثمار بأهمية بالغة، فقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في الخطاب السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية الحالية على رهان بلادنا على الاستثمار المنتج "كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل المختلف البرامج الاجتماعية والتنمية".

ومن هذا المنطلق، انخرطنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في دراسة هذا النص المهم، غير أننا تفاجئنا مع الأسف برفض الحكومة التفاعل مع التعديلات المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين علماً أن المشرع الدستوري راعى في تركيبة المجلس تمثيل مختلف المتدخلين من مهنيين ونقابات وممثلين عن الجماعات الترابية.

وبناء عليه، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

1. ضرورة إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمان حرية العمل، وللإشارة، فالمغرب تأخر كثيراً في إخراج هذا القانون الذي يسأل عنه المستثمر خصوصاً الأجنبي الذي قد يعود أدراجه مع استثماراته؛

2. إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن الديمقراطية والمحاسبة وتنظيم

الحقل النقابي، وبالمناسبة فالاتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛

3. إصلاح القضاء، العدل لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء، مع تمكين هذا الجهاز بكل الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية واللوجستية لأداء مهامه؛

4. التكوين الحقيقي للمكلفين بملف الاستثمار وتقريب الإدارة وتيسير الإجراءات الشباك الوحيد مثلاً..؛

5. تبسيط المساطر من خلال تقليص عدد النصوص القانونية؛

6. عدم تسييس مشروع ميثاق الاستثمار والعمل على تحويل الموافقة على هاته المشاريع من لجنة مركزية إلى لجنة على مستوى الأقاليم؛

7. ضرورة تسريع ورش الإصلاحات الهادفة إلى تسهيل فعل الاستثمار والفعل المقاوالاتي، مع إعطاء الأولوية لتبسيط الإجراءات ورقمتها، واللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري، والتمويل والوصول إلى الطلبات العمومية؛

8. الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف الترابي في توزيع الاستثمارات وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة؛

9. المساواة في التعامل مع المرتفقين والشفافية في العمل؛

10. تعزيز كفاءات الموارد البشرية لمواجهة متطلبات الاستثمار وتنمية الرأسمال البشري؛

11. الحرص على انخراط القطاع البنكي في تمويل المشاريع؛

12. ضمان نجاعة المشاريع الاستثمارية عبر النهوض بأشغال البحث العلمي والابتكار والتطوير؛

13. ضرورة تكوين مقاولاتي للمواطن قبل شروعه في الاستثمار. ولتحقيق ذلك لابد من إصلاح منظومة التعليم والتركيز على التكوين التخصص ربط الدعم والتحفيز الضريبي بعقدة ومجموعة من الأهداف كبرنامج التشغيل والاستثمار؛

14. الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الناجحة وذات نتائج إيجابية من أجل تطوير التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على تصويتنا بالإيجاب على مشروع القانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.